نماذِجٌ منَ التعقُّبات الحديثيَّة للحافظ مُغْلَطَاي بن قَلِيْج (ت٧٦٢هـ) على العلماء، في كتابه: ©التَّلويح إلى شرح الجامع الصحيح®.

- دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ-

إعداد

موسى بن على بن موسى الشاردى

باحث دكتوراه بقسم السنه وعلومها كلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية

المستخلص :

عُني هذا البحث بدراسة نماذج من التعقبات الحديثية للحافظ مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢ه) على العلماء في كتابه ©التلويح إلى شرح الجامع الصحيح®، وقد سرت فيه على المنهج التحليلي والنقدي، وتتلخص مشكلة البحث في احتواء كتابه ©التلويح إلى شرح الجامع الصحيح® على تعقبات كثيرة ومتنوعة له على العلماء؛ تحتاج إلى جمع ودراسة، لمعرفة مدى دقتها، والوصول إلى الصواب فيها، وتظهر أهمية البحث في المكانة العلمية العالية للحافظ مغلطاي، وفي كتابه التلويح، الذي أصبح مرجعًا مهمًا لمن جاء بعده من الشراح، بل لا يكاد يخلو شرح بعده من العزو إليه، وهذا البحث هو نماذج منتقاة من تعقباته، لإبراز جهوده في التعقب والنقد، وقد اشتمل البحث على ثلاثة عشر نموذجًا من تعقباته المتنوعة، مرتبة حسب موضوعاتها، وخلصت الدراسة إلى موافقته في جميعها إلا اثنين منها، وقد كشف البحث عن سعة علم واطلاع الحافظ مغلطاي، وعقليته الناقدة الفذة التي تميز بها، واستقرائه لأقوال العلماء، واهتمامه بتحرير أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وعنايته بألفاظ الحديث ودقته في العزو والتخريج، مما جعله يتعقب العلماء في تخريجهم وعزوهم الأحاديث، وقد اتسمت تعقباته بالشمولية والتنوع، مع عدم جموده وتقليده فيها، بل كان ناقدًا مجتهدًا، يُبَيِّنُ أقوال من تقدمه تفصيلًا، ثم يناقشها مع ذكر الدليل والتعليل، مما دفع النقاد بعده إلى موافقته في كثير من تعقباته.

الكلمات المفتاحية: مغلطاي، التلويح، تعقب، نقدية، حديثية.

Title: Examples of the Hadith Critiques by the Hafiz Mughltay ibn Qaliq (D. 762H) on Scholars, in His Book: " Alttalwyḥ ilá sharḥ Al-" Jāmi‘ Al-ṣaḥīḥ

---A Critical Study ---

Abstract:

The current research focuses on studying examples of the hadith critiques by Hafiz Mughltay ibn Qaliq (D. 762H) on scholars in his book " Alttalwyḥ ilá sharḥ Al-Jāmi‘ Al-ṣaḥīḥ " The study employs an analytical and critical methodology .

The core issue of the research lies in the multitude and diversity of critiques contained in his book, which require collection and examination to assess their accuracy and reach a correct understanding. The importance of the research is highlighted by the high scholarly status of Hafiz Mughltay and the significance of his book, which has become an important reference for subsequent scholars. Indeed, it is rare to find a commentary that does not cite him.

This research presents selected examples of his critiques to showcase his efforts in critique and analysis. The study includes thirteen examples of his diverse critiques, organized by topic. The findings indicate that he is in agreement with the scholars in all but two instances .

The research reveals the extensive knowledge and insight of Hafiz Mughltay, his exceptional critical mind, and his thorough examination of scholars' statements. It emphasizes his attention to the status of narrators, both in terms of criticism and commendation, as well as his precision in the wording of hadiths and meticulousness in citation and transmission. This thoroughness enabled him to critique scholars in their referencing and citation of hadiths. His critiques are characterized by their comprehensiveness and diversity, avoiding rigidity and imitation. Instead, he was a diligent critic who elaborated on the statements of his predecessors, discussing them with evidence and reasoning, which led later critics to concur with him on many of his critiques .

Keywords: Mughltay - Alttalwyḥ - Critique – Critical – Hadith .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين نبينا محمد ، أما بعد:

فإنَّ كتاب © التلويح إلى شرح الجامع الصحيح®، للحافظ مغلطاي بن قليج، من أهم كتب الشروحات الحديثية، وفيه من الفوائد والنّفائس ما ليس في غيره، وفيه من الأقوال ما لا يوجد مجموعًا في كتاب، حتى كاد الشراح بعده لا يستغنون عنه.

ومؤلفه الإمام الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (ت٧٦٢هـ)؛ قد كان إماما ناقدًا في الحديث وعلومه، واسع الاطلاع، شديد التمسك بالسنن والآثار، وقد انتهت إليه رئاسة الحديث في زمانه(١).

وإنَّ من السمات الظاهرة في مصنفاته: كثرة تعقباته الحديثية على أهل عصره، وعلى العلماء المتقدمين كذلك، حتى على الأكابر منهم: كالإمام أحمد، والترمذي، وابن القطان، والدارقطني، وغيرهم؛ فقد كان رحمه الله مولعًا بذلك في أكثر مصنفاته، حتى صار ذلك من أبرز خصائصه وصفاته(٢).

ترجم له ابن قاضي شهبة رحمه الله (ت٨٥١هـ) في تاريخه، فقال عنه: "وصنف التصانيف الكثيرة تزيد على مائة مصنف، غالبها مآخذ أهل اللغة وأصحاب علوم الحديث؛ كابن ماكولا، والخطيب، والمزي ...، وأصحاب السير وشرح السنن"(٣)، وتبعه ابن حجر رحمه الله (ت٨٥٢هـ)، فقال: "وله مآخذ على أهل اللغة وعلى كثير من المحدثين"(٤).

وشرحه لصحيح الإمام البخاري، المسمى: "التلويح إلى شرح الجامع الصحيح"، هو من مصنفاته الحديثية التي كانت التعقبات سمة ظاهرة فيها.

ولما كان الكتاب بهذه الأهمية، من حيث كثرة تعقباته على سابقيه، رأيت أن أذكر نماذجًا من تلك التعقبات الحديثية الواردة فيه، وأرتبها بحسب موضوعاتها، ثم أدرسها دراسة علميةً مقارنة.

أهمية الموضوع:

تتضح أهمية الموضوع في النقاط التالية:

قيمة التعقبات العلمية للحافظ علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ) في كتابه التلويح.

(١) انظر: لسان الميزان، لابن حجر (٨/ ١٢٤).

(٢) انظر: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، أحمد حاج عبد الرحمن (ص٤٩)، منهج مغلطاي في شرحه لسنن ابن ماجه، فهد بن محمد بن عبد الله الماجد (ص٨).

(٣) انظر: تاريخ ابن قاضي شهبة (٣/ ١٩٩).

(٤) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (٦/١١٥).

أهميَّة موضوع التعقُّبات الحديثيَّة؛ إذ إنه من أهم الأمور المتعلِّقة بالحديث الشريف، وهو من أبرز معالم المنهجيَّة النقديَّة الحديثيَّة.

أثر دراسة التعقُّبات الحديثيَّة في بناء وتنمية الملكة النقديَّة لدى طالب العلم.

مكانة الحافظ علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ) العلميَّة العالية، وسعة علمه واطلاعه، وكثرة نقولاته، ومنزلته الرفيعة في علوم الحديث على وجه الخصوص، وإمامته، مع دقَّته وأمانته وإنصافه، وجودة تحريراته.

أسباب اختيار الموضوع:

ما تقدم من أهميته.

التعرف على منهج العلماء في إيراد أوهام غيرهم والتعقب عليها.

قيمة الكتاب ومكانته العلمية، حيث يتعلق بشرح أصح كتب الحديث، والشيء يشرف بشرف متعلقه.

معرفة مدى دقة تعقبات الحافظ مغلطاي في ميزان النقد الحديثي.

مشكلة البحث:

احتوى كتاب (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح) على تعقبات كثيرة ومتنوعة للمؤلف على العلماء؛ تحتاج إلى جمع ودراسة، لمعرفة مدى دقتها، والوصول إلى الصواب فيها.

أسئلة البحث:

ما أثر الحافظ مغلطاي فيمن جاء بعده من العلماء؟

ما مظاهر التعقبات المتعلقة بالرواة؟

ما مظاهر التعقبات المتعلقة بالتخريج؟

ما مدى دقة تعقباته في ميزان النقد الحديثي؟

أهداف البحث:

إظهار جهود الحافظ مغلطاي في استقراء كتب سابقيه من المحدِّثين، وبيان معرفته بأقوالهم، واستدراكه عليهم بعضَ ما فاتهم، وتعقُّبه لكثير من آرائهم وأحكامهم.

ذِكر نَمَاذِجَ من تعقُّباته الحديثيَّة، وترتيبها حسب موضوعاتها.

دراسة هذه التعقُّبات دراسة علمية مقارنة، ومحاولة فهمها وبيان مدى صحتها، للوصول إلى أرجح الأقوال فيها –بإذن الله تعالى-معتمدًا في ذلك على الأدلة والقرائن المناسبة.

بيان منزلة آرائه الحديثيَّة عند المحدِّثين، وذلك من خلال معرفة من وافقه من المحدِّثين، ومن خالفه فيها.

حدود البحث:

ذكر نماذج مختارة من تعقبات الحافظ مغلطاي بن قليج على العلماء في كتابه (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح)، ودراستها وفق موازين البحث العلمي، والنقد الحديثي، وقد اعتمدت على النسخة المحققة مِنْ قِبَل اللجنة العلمية بدار الكمال المتحدة، بتحقيق: الدكتور عبد الجواد حمام، والدكتور عبد الغني عدا، وعامر شلب الشام، ومالك علو، وأنس تدمري، والدكتور محيي الدين حبوش، ومنال شمة، بإشراف عطاءات العلم، المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر ١٤٣٨هـ، نسخة محققة إلكترونياً، ومربوطة بالمخطوط الأصلي.

الدراسات السابقة:

بعد بحث دائب في قوائم البحوث العلمية، الورقية والإلكترونية، وسؤال بعض أهل العلم والمهتمين بالبحوث العلمية، لم أجد دراسةً مفردةً تُعنى بجمع ودراسة تعقبات الحافظ مغلطاي (ت ٧٦٢ه) الواردة في كتابه التلويح، ولم يسجل موضوع هذا البحث في رسالة علمية -حسب علمي-بعد مراجعة المراكز العلمية، وقواعد معلوماتها، إلا أن هناك عددًا من الدراسات المتعلقة بالكتاب أو المؤلف من حيث الجملة:

الأولى: بحث بعنوان: موارد مغلطاي في كتابه التلويح إلى شرح الجامع الصحيح، لهند البراهيم، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الرابع، العدد ٢، يونيو ٢٠١٨م.

وقد اقتصرت الباحثة على ذكر الموارد والتعريف بمؤلفيها، من غير إشارة إلى منهجه في الاستفادة منها، أو المواضع التي عزا في كتابه إليها.

الثانية: بحث بعنوان: الأحاديث والآثار المعلة الواردة في كتاب التلويح إلى شرح الجامع الصحيح للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفى (٧٦٢هـ) من بداية شرح كتاب البيوع إلى نهاية شرح "باب آكل الربا وشاهده وكاتبه" من كتاب البيوع (تخريجا ودراسة)، لعبد الكريم غزالي، المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية، المجلد الرابع، العدد ١٢، يوليو ٢٠٢٠م.

وكان عدد الأحاديث المدروسة سبعة أحاديث فقط، وأشير إلى أن البحث لم يتعرض للأحاديث التي أعلها مغلطاي، وإنما أعل الأحاديث التي أوردها في الشرح من غير إعلال منه.

الثالثة: بحث بعنوان: وسائل الشرح الحديثي من خلال كتاب (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح-كتاب الجهاد) للحافظ علاء الدين مغلطاي، لعبد الله بن مريع، المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية، المجلد الرابع، العدد١٩، أبريل٢٠٢٢م.

ويقع البحث في حوالي ثلاثين صفحة، اعتنى فيه بإبراز مزايا الشرح، مع ذكر نماذج منه.

الرابعة: رسالة دكتوراه بعنوان: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، مقدمة من الطالب أحمد حاج عبد الرحمن محمد، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ، وهي رسالة عامة تتعلق بجهوده من خلال كتبه، وقد تعرض الباحث لكتابه (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح) في مبحث واحد بشكل عام، وذكر سبعة تعقبات فقط دون دراسة.

الخامسة: حُقِّقَ كتاب (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح للحافظ علاء الدين مغلطاي) في رسائل علمية في جامعة الملك سعود، ولكن لا توجد على الشبكة العنكبوتية وقواعد الرسائل العلمية، سوى رسالتين من ذلك المشروع، وقد تواصلتُ مع عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود؛ لتزويدي بباقي الرسائل العلمية، فاعتذروا عن تلبية ذلك، وأجابوا: "بأن الرسائل الجامعية لا يمكن تصويرها ولا إعارتها، وإنما يمكن الاستفادة منها في صفحات محددة يُرْسِلُ المستفيدُ بشأنها طلبًا خاصًّا"، ولذا فقد قمتُ بفحص الرسالتين اللتين حصلت عليهما، إذ الأصلُ في المشاريع العلمية؛ اتحاد المنهج والأهداف، والجزء منها ينبئ عن الكل، وقد تبيَّن بعد الفحص ما يلي:

أولًا: كان الجهد منصبًا في المشروع على تحقيق النص، دون دراسةٍ لتعقبات مغلطاي، أو بيانٍ لمنهجه فيها، أو إحصائها، أو إشارة إلى مواضع ورودها.

ثانيًا: وردت الإشارة إلى وجود تعقبات له على غيره من العلماء، أثناء ذِكْرهم باختصار شديد للمعالم العامة لشرحه، إذ ذكروا أنه ليس ناقلًا فحسب، بل يتعقب غيره في الكتاب، وأما إيراد الأمثلة على تعقباته ودراستها، فلم يكن له نصيب من النظر، فأما الرسالة الأولى التي بعنوان: التلويح إلى شرح الجامع الصحيح للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفى (٧٦٢هـ) من باب "باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف " من كتاب الكسوف، إلى نهاية شرح "باب قيام النبي ‘ من نومه وما نسخ من قيام الليل" من كتاب الجهاد. "دراسة وتحقيقًا"، من إعداد الطالبة: حنان بنت عبد الله بن عبد العزيز الزبيري. (١٤٤١ه)، فلم تذكر أيَّ مثال من تلك التعقبات، وأما الدارسة الثانية التي عنوان: التلويح إلى شرح الجامع الصحيح للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفى (٧٦٢هـ) من كتاب فرض الخمس، إلى نهاية باب ما جاء في قوله: {ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عمغج} [سورة الأعراف:٥٧] من كتاب "بدء الخلق" دراسة وتحقيقًا، من إعداد الطالبة: سلطانة بنت مشبب بن مغرم الكناني. (١٤٤٠ه)، فذكرت مثالًا واحدًا فقط ولم تدرسه، وإنما نقلْتُه كما ورد.

وهناك ثلاث دراسات تتعلق بالحافظ مغلطاي لا تتصل بكتابه التلويح على وجه الخصوص، وإنما تتعلق بالتعريف به، أو دراسة تعقباته في كتبه الأخرى، وهي:

الأولى: بحث بعنوان: ©التعريف بعلاء الدين مغلطاي بن قليج صاحب كتاب التلويح إلى شرح الجامع الصحيح® د. نورا المطيري، المجلة العربية للدارسات الإسلامية والشرعية، المجلد الخامس، العدد ١٦، يوليو ٢٠٢١م.

ويقع البحث في حوالي عشرين صفحة اعتنت الباحثة بالتعريف بالحافظ مغلطاي من الجهتين، الشخصية والعلمية، ولم تذكر شيئًا من تعقباته.

الثانية: بحث بعنوان: ©تعقبات الإمام مغلطاي في كتابه "إكمال تهذيب الكمال" على الإمام ابن حزم: دراسة نقدية®، للباحثة ريهام عزام، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، العدد ٤٠، بدون تاريخ.

وقد درست الباحثة (٩) تعقبات فقط، للحافظ مغلطاي على الإمام ابن حزم، وليس في تلك التعقبات شيء مما في كتاب التلويح.

الثالثة: رسالة ماجستير بعنوان: ©التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي ت. ٧٦٢ هـ، الواردة في شرحه على سنن الإمام ابن ماجه، من بداية الكتاب إلى نهاية باب ما جاء في مقدار الوضوء®، للباحث محمود جودة، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٤٣ه.

وقد اشتملت الرسالة على (٦١) تعقبًا، ولم أجد في تلك التعقبات شيئًا مما ورد في كتاب التلويح.

مما سبق يتبيَّن: أنه لا توجد دراسة علمية لتعقبات الحافظ مغلطاي على العلماء في كتابه (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح).

ولذا فقد كان عنوان أطروحتي في مرحلة الدكتوراه: [التَعَقُّبَاتُ الحَدِيثِيةُ للحَافِظِ مُغْلَطَاي بْنِ قَلِيْج (ت٧٦٢ه) عَلَى العُلَمَاءِ، فِي كِتَابِهِ: ((التَّلْوِيْحِ إِلَى شَرْحِ الجَامِعِ الصَّحِيْحِ)) جَمْعًا ودِرَاسَةً]، وهذا البحث مستل منها.

منهج البحث وإجراءاته:

اعتمدتُ -في أصل البحث- على المنهج الاستقرائي، وذلك في جمع تعقبات الإمام علاء الدين مغلطاي رحمه الله (ت٧٦٢هـ) الحديثية الواردة في شرحه لصحيح الإمام البخاري، المسمى: ©التلويح إلى شرح الجامع الصحيح®، في كتابه كاملًا، وكذا في الوقوف عليها في الكتب المطبوعة للعلماء المُتَعَقَّبِ عليهم؛ للتحقق من صحة نقلها، ثم انتخبتُ بعد استقراء تعقباته نماذج منها، لإبراز جهوده في التعقب والنقد، مراعيًا في ذلك ما يتناسب وحجم البحوث العلمية، وهذا البحث هو نماذج انتقائية مُستلة من الرسالة العلمية.

ثم اعتمدت أثناء الدراسة على المنهج الوصفي والنقدي، والتحليلي؛ وذلك في مناقشة تعقباته والموازنة بين قوله وأقوال العلماء الذين تعقبهم، للوصول إلى الراجح في التعقب قبولًا وردًّا.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه؛ أن خطواتي في العمل كانت على النّحو الآتي:

١. تقسيم البحث: قسمت البحث إلى تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

٢. ما يتعلق بدراسة التعقُّب: ذكرتُ نص الحافظ مُغْلَطَاي، ثم الدراسة؛ ثم الخلاصة وفيها بيان مدى دقة التعقب.

٣. عزو الآيات القرآنية: بذكر السورة، ورقم الآية بعدها مباشرة بالرسم العثماني.

٤. ما يتعلق بتخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، والحكم عليها:

أ. خَرَّجتُ الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، حسبما يقتضيه تتبع التعقُّب والكشف عن حقيقته.

ب. ما يتعلق بحديث المسألة فإذا كان في الصحيحين أو أحدهما؛ فإني اكتفيتُ بعزوه لموضعه منهما، وأما إن كان خارجهما فإني توسَّعتُ حينئذ في تخريجه من كتب السنة المسندة حسب حاجته إلى ذلك مع نقلي حكم الأئمة عليه إن وجد.

ج. عزوتُ الأحاديث، ووثقتُ النصوص بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث للكتب الستة، فإن لم يكن فيها فبرقم الجزء والصفحة ورقم الحديث أو النص.

د. استخدمتُ بعض المصطلحات في التخريج التي تنبئ عن مضمون الحديث، فإذا كان الحديث باللفظ نفسه لحديث المسألة فأقول: بلفظه أو بمثله، وإن كان قريبًا منه أقول: بنحوه، وإن كان الحديث فيه طويلًا، أقول: مطولًا، وإن كان فيه اختصار أقول: مختصرًا، وإن كان فيه قصة، أقول: فيه قصة، فإن حذفت منه، أقول: من غير قصة، إن دعت الحاجة إلى ذلك عند معالجتي للتعقب.

هـ. يختلف موضع تخريج الحديث بحسب تعلقه بالمسألة المدروسة؛ فإن كان جزءا منها خرَّجته في متن الرسالة، وإن لم يكن كذلك خرجته في حاشيتها.

٥. ما يتعلق بترجمة الرواة: فإني ترجمتُ له بذكر اسمه، ونسبة، وكنيته، وذكر بعض شيوخه وتلاميذه، وأقوال الأئمة جرحًا وتعديلًا، ثم أختم الترجمة ببيان ما توصلت إليه في حال الراوي على ضوء النظر في تلك الأقوال، وقواعد الجرح والتعديل، وإذا تكرر الراوي المترجم له في موضعٍ لاحق، فإني أحيل على الموضع الأول الذي ترجمت له فيه.

٦. ما يتعلق بالإسناد والحكم عليه، فسأقوم بالآتي:

أ. إذا أحال المُصنف حديثًا إلى الصحيحين، أو أحدهما، فأكتفي بالتخريج دون دراسة الأسانيد؛ لإجماع الأمة على صحتهما.

ب. إذا كان الحديث المُشار إليه خارج الصحيحين، فأكتفي في دراسة الإسناد من خلال الراوي الذي يكشف عن حكم الحديث، مُبيناً حاله كما مَرَّ في النقطة رقم(٥)، مع الإفادة من أقوال النقاد.

ج. إذا كان الحديث المُحال إليه حسنًا أو ضعيفًا بينت سبب ضعفه في ضوء أقوال الحفاظ إن وجد، وإن كان الضعف مما ينجبر بالمتابعات أو الشواهد قمت بترقيته من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره، ومن الضعيف إلى الحسن لغيره، مكتفيةً في الشواهد المتعددة ما يكون أقرب للفظ الحديث المشهود له، وما تكون درجته أقوى، مع بيان أن للحديث شواهد أخرى.

د. إذا كان في الإسناد من لم أقف له على ترجمة، فإني أتوقف عن الحكم على الحديث بهذا الإسناد، مع بيان حال بقية رجال الإسناد على وجه الإجمال، فإن كانوا ثقات قلت: "هذا الحديث رجاله ثقات"، عدا من لم أقف على ترجمته، وإن كان فيهم ضعفٌ أو في أحدهم؛ حكمت على الحديث بهذا الإسناد الضعيف، مع التنبيه على الراوي الذي لم أقف على ترجمته.

٧. ما يتعلق بالعلة: فإني بيَّنت وجه العلة، ونوع الاختلاف، والمدار المختلف عليه، وأوجه الخلاف وتخريجها، وتتبع رواتها، وبيان أحوالهم، والترجيح بين الأوجه وفق القرائن، ونصوص الأئمة، وفق ما تقتضيه دراسة التعقب والكشف عن حقيقته –كما تقدم-

٨. ترجمتُ للأعلام غير المشهورين فقط، دون جميع الأعلام الواردة في البحث، لكثرتهم وخشية إطالة البحث.

٩. التعريف بالأماكن والبلدان: عرفتُ بالأماكن والبلدان غير المشهورة عند أول ذكر لها، معتمدًا في ذلك على كتب البلدان الحديثة المختصة، وإن لم يتيسر ذلك فمن خلال الكتب القديمة.

١٠. بيان غريب الألفاظ: بيَّنتُ ذلك بالرجوع إلى كتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة، وقد استعنتُ في بعض المواضع بكتب الشروح.

١١. التعريفات: عرفتُ ببعض المصطلحات الحديثية لوجود الحاجة، وذلك من خلال الرجوع إلى كتب التعريفات، وبعض الكتب المختصة.

١٢. الضبط: ضبطتُ الأسماء والكنى والألقاب والكلمات المشكلة؛ التي قد يقع الإشكال في ضبطها.

خطة البحث:

تكونت خطة البحث من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة:

وقد اشتملت على: أهمية البحث، وأسباب اختياره، ومشكلته وتساؤلاته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته، وخطة البحث.

التمهيد: مفهوم التعقب، والتعريف بالحافظ مغلطاي، وبكتابه التلويح.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التعقب لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: التعريف بالحافظ مغلطاي.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب التلويح.

المبحث الأول: نماذج تعقباته على العلماء المتعلقة بجرح الرواة وتعديلهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعقباته على العلماء في حكمهم على الرواة بالجهالة.

المطلب الثاني: تعقباته على العلماء في تعديل الرواة.

المطلب الثالث: تعقباته على العلماء في دعوى عدم الاحتجاج بالراوي في الصحيحين أو أحدهما.

المبحث الثاني: تعقباته على العلماء في تخريج الأحاديث، وبيان طرقها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعقباته على العلماء في العزو إلى المصنفات، ببيان عدم وجوده فيها.

المطلب الثاني: تعقباته على العلماء في نفيهم ورود الحديث في بعض المصنفات، ببيان كونه مخرجًا فيها.

المطلب الثالث: تعقباته على العلماء في العزو إلى المصنفات، ببيان كونه ورد معلقا فيها، وليس مسندًا.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعقب لغة واصطلاحاً.

۞ أولًا: التعقب لغة:

التعقُّب: الفعل منه عَقَّب وتَعقَّب، وجذره الثلاثي عَقِبَ. قال ابن فارس: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة، فالأول: قال الخليل: كل شيء يعقُب شيئًا فهو عَقيبُه، كقولك خلَف يـخلُف...فيُقال عَقَبَ الليلُ النهارَ وعَقَبَ النهارُ الليلَ، ... وتعقَّبْتُ ما صنع فلان، أي: تتبعتُ أثرَه، ...وأما الأصل الآخر: فالعَقَبَة: طريق في الجبل، وجمعها عِقَاب. ثم رُدَّ إلى هذا كل شيء فيه علو أو شدة"(١).

وقال الزمخشري: "تَعَقَّبْتُ ما صنع فلان: تَتَبَّعْتُهُ. ولم أجد عن قولك مُعَقبًا، أي: مُتَفَحَّصًا، يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تَعَقُّبٍ. وتَعَقَّبْتُ الخبر، إذا سألتَ غير من كنت سألت أول مرة"(٢).

وجاء في مختار الصحاح: "عقَّب الحاكم على حكم من قبله، إذا حكم بعد حكمه بغيره، ومنه قوله تعالى: {كخ كل كم لج لح} [سورة الرعد، من الآية:٤١]. أي: لا أحد يَتَعَقَّبُ حكمَه بنقض ولا تغيير"(٣).

وقال ابن منظور: "يُقال: تَعَقَّبْتُ الخبرَ، إذا سألتَ غير من كنت سألته أول مرة،.. وتَعَقَّبَ الخبر: تَتَبَّعَه. ويقال: تَعَقَّبْتُ الأمرَ، إذا تدبرتَه. والتَّعَقُّب: التدبر، والنظر ثانية؛ قال طُفَيلٌ الغَنَوِيُّ:

فَلَنْ يجدِ الأقوامُ فِينَا مَسَبَّةً...إذا استُدبرتْ أيَّامُنا بالتعقُّبِ(٤)

يقول: إذا تعقبوا أيامنا، لم يجدوا فينا مسبة. ويُقال: لم أجد عن قولك مُتَعقَّبا أي: رجوعًا أنظر فيه، أي: لم أُرَخِّص لنفسي التعقُّب فيه، لأنظر آتيه أم أدعه. وفي الأمر مُعَقَّبٌ أي تَعَقُّبٌ، وقوله تعالى: {كخ كل كم لج لح} [سورة الرعد، من الآية:٤١]، أي: لا رادَّ لقضائه... وتعقَّبْتُ الرجلَ، إذا أخذتَه بذنبٍ كان منه، وتعقَّبْتُ عن الخبر، إذا شَكَكْتَ فيه، وعُدْتَ للسؤال عنه"(٥).

وقال المُناوي: "التعقيب: أن يؤتى بشيء بعد آخر"(٦).

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٧٧-٨٤).

(٢) أساس البلاغة للزمخشري (١/ ٦٦٧).

(٣) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي (ص٢١٤).

(٤) انظر: ديوان طفيل الغنوي (ص ٥١).

(٥) لسان العرب لابن منظور (١/ ٦١٧-٦١٩).

(٦) التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي (ص١٠٢).

وقال القِنَّوجي: "الـمُعَقِّب: الذي يَتْبَعُ الشيء، فيستدركه ولا يستدرك أحد عليه"(١).

وجاء في المعجم الوجيز: "عقَّب فلان على فلان: ندَّدَ به وبيَّن عيوبه وأغلاطه"(٢).

❐ ومما تقدم: يتبين أن المعاني اللغوية للتَّعَقُّب، تدور حول ما يلي:

التتبع، والنظر، والتدبر، والتفكر، والتفحص، والرجوع، والبحث عن الأخطاء والمؤاخذة عليها، والاستدراك، والنقض والتغيير، وبيان العيوب والأغلاط.

❁ ثانيًا: التعقب اصطلاحًا:

لم أقف على تعريف للتَّعَقُّب عند أحد من العلماء المتقدمين أو المتأخرين، لكنه كان متعارفًا فيما بينهم من الناحية العملية(٣)، ويستخدمونه إما بقولهم: "تعقَّبه فلان"، كقول القاضي عياض: "وقد تعقَّبه الدارقطني، وقال: خَرَّجه مسلم، وعَلَّقه البخاري، ولم يرفعه الثوري عن منصور"(٤)، وكذلك ما يشيرون إليه من عدم التعقُّب، كقول ابن قُطْلُوْبَغَا: "وقد ذكر الشيخ تقي الدين –أي: ابن دقيق العيد- هذا الحديث في الإلمام، ولم يتعقَّبْه بشيء لا في متنه ولا في سنده"(٥)، ويُضاف إلى ذلك صنيعهم في عرض الأقوال ومناقشتها، فمثلًا نجد العالم يورد القول، ثم يذكر ما يعارضه، أو يقول: "فيه نظر، لكذا وكذا"، كقول ابن الملقن: "قوله: لم يروه عن أبي هريرة ثقةٌ غير ابن سيرين، فيه نظر، فقد رواه الحسن عنه مرفوعًا"(٦).

❐ ومما سبق: يتبيَّن أنَّ العلماء وإن لم يعرِّفوا التعقُّب تعريفًا خاصًا، إلا أنَّ معناه كان حاضرًا في أذهانهم وتصرفاتهم، ولعل شهرته عندهم أغنت عن الحاجة إلى التعريف به(٧)، وقد عرَّفه بعض المعاصرين بأنه:

"نظرُ العالم استقلالًا في كلام غيره أو كلامه المتقدم، تخطئةً أو استدراكًا"(٨).

---

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن لصديق حسن خان القِنَّوجي (٧/ ٧٤).

(٢) المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (ص ٤٢٥).

(٣) انظر: رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة، بعنوان: ©تعقبات الإمام ابن الملقن على المحدثين في كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح، جمعًا ودراسة من كتاب الوضوء إلى كتاب الصلاة®، لحفصة عبدالعظيم نصر الله القدرة (ص ٣٥).

(٤) إكمال المعلم للقاضي عياض (٨/ ٤٢٤).

(٥) التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار لابن قطلوبغا (١/ ٣٨).

(٦) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (١/ ٣١٠).

(٧) انظر: رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية، بعنوان: ©تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتاب الاستيعاب، من بداية الكتاب إلى نهاية حرف العين®، لعبد الرحمن محمد عبد مشاقبة. (ص ١٠-١٢).

(٨) هذا التعريف هو ما اتفق عليه الأساتذة أعضاء لجنة مناقشة الطالب منصور سلمان نصار، التي كانت بعنوان: ©تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب®، وكانت لجنة المناقشة مكونة من

ومرادهم بقولهم: "استقلالًا": أن يكون العالم أول من أشار إليه، لا ناقلًا من غيره، فيخرج بهذا القيد: ما صرّح بنقله من غيره.

ومرادهم بقولهم: "كلام غيره أو كلامه المتقدم" أن التعقُّب يشمل أمرين:

الأول: رد العالم على غيره من العلماء.

الثاني: تراجعه عن بعض أقواله التي سبق أن قال بها.

ومرادهم بقولهم: "تخطئة": أي مخالفة لقول العالم الآخر أو لقوله هو، فيخرج بهذا القيد ما كان توضيحًا أو ترجيحًا بين عدة أقوال.

ومرادهم بقولهم: "استدراكًا": أي ذكر ما فاته أو فات غيره مما هو على شرطه(١).

الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي مشرفًا، والأعضاء: الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة، والدكتور: عبدالكريم الوريكات، والدكتور فايز أبو عمير. انظر: تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب، لمنصور سلمان نصار (ص ٢٢).

(١) انظر: رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية، بعنوان: ©تعقبات الحافظ ابن حجر في الإصابة على ابن الأثير في أسد الغابة®، لحمزة البكري (ص ٩).

المطلب الثاني: التعريف بالحافظ مغلطاي(١):

۞ اسمه ونسبه: هو الإمام الحافظ، علاء الدين، مُغْلَطاي(٢) بن قَلِيْج(٣): داود بن عبد الله البَكْجَريُّ(٤)، الحِكْرِيُّ(٥)، الحنفيُّ، التركيُّ الأصل، المصريُّ النشأة.

وكنيته عند عامة من ترجم له: أبو عبد الله(٦).

۞ مولده: ولد بالحِكْر من ديار مصر، سنة (٦٨٩هـ).

۞ ثناء العلماء عليه: لقد بلغ الحافظ مغلطاي مكانة رفيعة، انتهت به إلى رئاسة الحديث في زمنه، وشهد له بذلك علماء عصره ومن جاء بعدهم، وفيما يلي نقل لثناء بعض العلماء، تبين منزلته وعلو كعبه(٧):

(١) انظر ترجمته في: مقدمة تحقيق تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥٧/١)، ومقدمة تحقيق إكمال تهذيب الكمال –ط الفاروق (١٧)، ومقدمة تحقيق التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال (ص: ٢١)، ومقدمة تحقيق الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم ‘ (ص: ٩)، والوفيات لابن رافع (٢/ ٢٤٣)، وأعيان العصر للصفدي (٤٣٣/٥)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١١٤/٦)، ولسان الميزان (٨/ ١٢٥) ت أبو غدة ، وكلاهما لابن حجر ، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد (ص٩١)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (١١/ ٩)، وتاج التراجم لابن قُطْلُوبُغا (ص ٣٠٥)، وطبقات الحفاظ (ص: ٥٣٨)، وحسن المحاضرة (٣٥٩/١)، وكلاهما للسيوطي، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٣٧/٨)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (٢/ ٣١٢)، والأعلام للزركلي (٢٧٥/٧)، ورسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، بعنوان: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، لأحمد الحاج، وإشراف أ.د. محمد أحمد يوسف، عام ١٤١٩ه (ص ١٣)، ورسالة دكتوراه بجامعة الملك سعود، بعنوان: التلويح إلى شرح الجامع الصحيح، من أوّلِ شرح "باب إذا اشترى متاعا أو دابة، فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض" إلى نهاية شرح "باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه" من كتاب البيوع، دراسةً وتحقيقًا، لسامي بن محمد العمر، عام ١٤٣٩ه، (ص ٢٩).

(٢) معناه في التركية القديمة مركب من جزئين: الأول: (مغل: بمعنى: مغولي) والثاني:(طاي: بمعنى: مُهر)، فيتحصل من ذلك أنَّ معناه: مُهر مغولي. انظر: مقال للدكتور عبد الله عطية حافظ، بعنوان: معجم أسماء سلاطين وأمراء المماليك بمصر والشام، في حولية الاتحاد العام للآثاريين العرب "دراسات في آثار الوطن العربي" (٦٩٦/١١) العدد: ١١، خريف ٢٠٠٨م.

(٣) (قَلِيْج) معناه: السيف، باللغة التركية. انظر: مقدمة الدر المنظوم (ص ١١).

(٤) (البَكْجَري) معناه في اللغة التركية، مركب من جزئين: الأول: (بك: بمعنى الصلب)، والثاني: (جري: بمعنى: الجندي)، فيتحصل من ذلك أن معناه: الجندي الصلب. وربما كان لقبًا لوالده، أو اسمًا لجده. انظر: مقدمة الدر المنظوم (ص: ١٢).

(٥) (الحِكْري) نسبة إلى مُنية حِكر، وهي قرية من قرى مصر بالسَّمَنُّودِيَّة. انظر: تاج العروس، مادة (حكر) (١١/ ٧٣).

(٦) ومنهم من كناه بأبي سعيد، كسبط ابن العجمي، إذ قال: "الحافظ أبو سعيد مغلطاي، شيخ بعض شيوخنا..". انظر: نهاية السول في رواة الستة الأصول (٦٩/١).

(٧) انظر: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، بعنوان: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، لأحمد الحاج، وإشراف أ.د. محمد أحمد يوسف، عام ١٤١٩ه (ص ٧٨)، ورسالة دكتوراه بجامعة الملك سعود، بعنوان: التلويح إلى شرح الجامع الصحيح، من أوّلِ شرح "باب إذا اشترى متاعا أو دابة، فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض" إلى نهاية شرح "باب

قال ابن رافع (٧٧٤ه): "الشيخ الفاضل المحدّث"(١)، وقال العراقي (٨٠٦ه): "الشيخ الإمام العلامة"(٢)، وقال أبو زرعة ابن العراقي (٨٢٦ه): "الشيخ الإمام، شيخ المحدثين"(٣)، وقال ابن حجر (٨٥٢ه): "الحافظ المكثر"(٤)، "العلامة شيخ الشيوخ"(٥)، وقال ابن قَطلُوبغا (٨٧٩ه): "إمام وقته، وحافظ عصره"(٦).

۞ وفاته: توفي–رحمه الله-بعد حياة حافلة بالعلم والتعليم والتصنيف، وكانت وفاته في يوم الثلاثاء، في الرابع والعشرين من شهر شعبان، سنة (٧٦٢ه).

وكانت وفاته في المُهذَّبِية(٧)، خارج باب زَوِيْلة(٨) من القاهرة.

شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه" من كتاب البيوع، دراسةً وتحقيقًا، لسامي بن محمد العمر، عام ١٤٣٩ه، (ص ٧٩).

(١) الوفيات لابن رافع (٢٤٣/٢).

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص١٢).

(٣) الذيل على العبر لابن العراقي (٧٠/١).

(٤) لسان الميزان (١٢٤/٨)، الدرر الكامنة (١١٤/٦) وكلاهما لابن حجر.

(٥) تعجيل المنفعة لابن حجر (٢٤٢/١).

(٦) تاج التراجم لابن قطلوبغا (ص٣٠٤).

(٧) المهذبية: هي المدرسة المهذبية، قال المقريزي: تقع خارج باب زولية من خطط حارة حلب، بجوار قماري بناها الحكيم مهذب الدين أبو سعيد محمد بن أبي الوحش. انظر: المواعظ والاعتبار (٢٠٩/٤).

(٨) زَوِيلة: عدة بلدان، والمراد هنا: محلة وباب بالقاهرة. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (١٥٩/٣، ١٦٠).

المطلب الثالث: التعريف بكتاب (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح)(١):

۞ اسمه: (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح)، وقد ثبت ذلك بتنصيصه في كتبه الأخرى(٢)، وكذا تنصيص أصحاب الشروح ممن نقل عنه(٣)، وذكره بهذا الاسم من ترجم له(٤).

۞ موضوعه: وهو شرح لأحاديث صحيح البخاري، عُني فيه بالأحاديث سندًا ومتنًا، وذِكر ما يتصل بهما من قضايا، كبيان وصل معلقات البخاري، وتعيين المهمل، وتوضيح المبهم، والإشارة إلى اختلاف نسخ البخاري، وبيان المناسبات، وذكر القضايا اللغوية، والنحوية، والبلاغية، والفقهية، والعقدية، والتخريج وعلم الرجال، وغيرها، مُرتبًا حسب ترتيب صحيح البخاري، ولم يشرح جميع الأحاديث، وإنما ينتقي من أحاديث البخاري، ولم يلتزم إيراد جميع القضايا الإسناديَّة والمتنيَّة عند كل حديث، فربما اختصر في موضع، وربما توسع واستطرد في مواضع أخرى وكان يحيل إلى المواضع السابقة في مواضع عدة، وربما أخلا الحديث من الشرح والإحالة إلى موضع سابق، وربما جمع أحاديث عدة فشرحها في سياق واحد، ولم يفرد كل حديث بالشرح والبيان.

(١) انظر: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، بعنوان: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، لأحمد الحاج، وإشراف أ.د. محمد أحمد يوسف، عام ١٤١٩ه (ص ٣٠٧، ٣٦٢)، ورسالة دكتوراه بجامعة الملك سعود، بعنوان: التلويح إلى شرح الجامع الصحيح، من كتاب الصلح، إلى نهاية باب اسم الفرس والحمار، من كتاب الجهاد والسير، دراسةً وتحقيقًا، لماجد بن عبدالله العقل، عام ١٤٣٨ه (ص ٧٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٥٢/١١)، الزهر الباسم (١٣٨٧/٢)، وقريبًا منه في (١٤٠٦/٢).

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني (٢٢/ ٢١٦)، عمدة القاري للعيني(٢/ ٢٧٦).

(٤) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١١/ ٩). ذيل ابن العراقي على العبر (١/ ٧٢). لسان الميزان (١٢٤/٨). كشف الظنون لحاجي خليفة (٥٤١/١)، الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان (ص١٨٥)، هدية العارفين لإسماعيل باشا (٤٦٧/٢).

المبحث الأول: نماذج تعقباته على العلماء المتعلقة بجرح الرواة وتعديلهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعقباته على العلماء في حكمهم على الرواة بالجهالة.

❁ تمهيد:

إنَّ من مباحث علوم الحديث المهمة التي اعتنى بها الأئمة النقاد، معرفة الرواة الموصوفين بالجهالة، لما لهذا الوصف من أثر في الحكم على حديثه، قبولًا وردًّا، والجهالة لها أقسام، قال الحافظ ابن حجر: "المجهول قسمان:

مجهول العين: من لم يَرْوِ عنه غير واحد ولم يُوثَّقْ.

مجهول الحال (المستور): من روى عنه اثنان فأكثر ولم يُوثق"(١).

أما رواية مجهول العين فمذهب الجمهور ردها مطلقًا، وكذا رواية مجهول الحال -وهو المستور- فمذهب الأكثرين ردها، هذا إذا انفرد المجهول بالرواية(٢).

وقد كان للحافظ مغلطاي تعقبات على العلماء في الحكم بالجهالة بقسميها، وسأورد مثالًا لكليهما:

❁ نص التعقُّب (١):

قال مُغْلَطَاي(٣): [حديث قَيْسِ بْنِ عَبَايَةَ قال: حدثني ابنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الـمُغَفَّلِ عَنْ أَبِيهِ(٤)، قَالَ: وَقَلَّمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشَدَّ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ حَدَثًا مِنْهُ، فَسَمِعَنِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ أَقْرَأُ {لخ لم لى لي مج} [سورة الفاتحة:١] فَقَالَ: ((أَيْ بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالْحَدَثَ، فَإِنِّي صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ-، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، وَمَعَ عُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ رَجُلًا مِنْهُمْ يَقُولُهُ، فَلَا تَقُلْهَا إِذَا أَنْتَ صليت)) (٥).

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص١٠١) بتصرف. ت عتر

(٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص١٠٢)، وعقد الدرر لمحمد شكري الألوسي (ص١٨٥)، ضوابط الجرح والتعديل لعبدالعزيز بن محمد العبد اللطيف (١/ ٥٥).

(٣) التلويح (٢٨٨/١) بتصرف.

(٤) هو: أَبُو سَعِيْدٍ، وَقِيْلَ: أَبُو زِيَادٍ، عبدُ اللهِ بنُ مُغَفَّلِ بنِ عبدِ غَنْمٍ -ويُقالُ: ابنُ عبدِ نُهْمٍ- بنِ عَفِيْفٍ الـمُزَنِيُّ، صحابي، أحد البكائين في غزوة تبوك ، وشهد بيعة الشجرة (ت ٥٩ه). انظر: أسد الغابة ط العلمية (٣/ ٣٩٥)، والقسم الأول من الإصابة لابن حجر (٤/ ٢٠٦).

(٥) أخرجه الترمذي، أبواب الصلاة عن رسول الله ‘، باب ما جاء في ترك الجهر بـ بسم الله الرحمن الرحيم (ح ٢٤٤)، والنسائي في المجتبى، كتاب الافتتاح، باب ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (ح ٩٠٧)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب افتتاح القراءة (ح ٨١٥) من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن سعيد بن إياس الـجُريري، عن قيس بن عَبَايَة، حدثني ابن عبد الله بن المغفل، به، بألفاظ متقاربة، واللفظ للترمذي، وتتمته: ((فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلِ: {مح مخ مم مى مي} [سورة الفاتحة:٢])).

وجاء عند ابن ماجه بلفظ: ((فَإِذَا قَرَأْتَ، فَقُلِ {مح مخ مم مى مي} [سورة الفاتحة:٢])).

وفي لفظ: ((فَإِذَا قَرَأْتَ، فَقُلِ {مح مخ مم مى مي} [سورة الفاتحة:٢]))(١).

قال الطُّوسي(٢) والترمذيُّ(٣): "هذا حديث حسن"، قال أبو عيسى: "والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ومَن بعدَهم من التابعين، وبه يقول الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق". ا.ه.

وعند أحمد(٤): ((فَكَانُوْا لاَ يَسْتَفْتِحُوْنَ القِرَاءَة بـ{لخ لم لى لي مج} [سورة الفاتحة:١]]).

قال أبو بكر الخطيب: "وقيس لا أعلم أحدًا رماه ببدعة في دينه ولا كذب في روايته، ولكن ابن عبدالله مجهولٌ"(٥).

وقال أبو بكر خزيمة في كتاب ©البسملة® تأليفه: "مداره على ابن عبد الله وهو مجهولٌ"(٦).

وقال أبو عمر: "ابن عبد الله لم يرو عنه إلا قيس فيما علمت، ومن لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول عندهم، والمجهول لا يقوم به حجة"(٧)].

ثم قال مُغْلَطَاي: [ابن عبد الله بن مغفل الذي دار الحديث عليه معروف غير مجهول، قال الخطيب في كتابه ©رافع الارتياب®(٨) -ومن خَطِّه-: روى زُفَر، عن أبي حنيفة، عن أبي سفيان، عن عبد الله بن يزيد بن مُغَفل، عن أبيه: ((أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَجَهَرَ بـ{لخ لم لى لي مج} [سورة الفاتحة:١]، فَقَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ -ﷺ-)) الحديثَ.

قال: وكذلك رواه محمد بن الحسن، وأبو يحيى الحِمَّاني، واللؤلؤي عن أبي حنيفة، والصواب: عن يزيد بن عبد الله بن مُغَفل، عن أبيه: أخبرنا الخلَّالُ، أخبرنا ابنُ المُظَفَّر، أخبرنا ابنُ صَاعِدٍ، حدثنا أبو

وقال الترمذي: "والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ-، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق، لا يرون أن يجهر بـ{لخ لم لى لي مج} [سورة الفاتحة:١]، قالوا: ويقولها في نفسه".

(١) اللفظ لابن ماجه، وتقدم في التخريج.

(٢) انظر: مختصر الأحكام للطوسي (٢/ ٨٦).

(٣) تقدم ذكره في التخريج.

(٤) مسند أحمد (ح ٢٠٨٨٩).

(٥) لم أقف عليه في المختصر من كتاب البسملة، ولا في شيء من مصنفاته، لكن عزاه إليه غير واحد من أهل العلم، منهم ابن الجوزي، في كتابه التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ٣٥٤).

(٦) كتاب البسملة لابن خزيمة، لم أقف عليه، وقول ابن خزيمة لم أقف عليه في شيء من مصنفاته، لكن عزاه إليه النووي كما في خلاصة الأحكام (١/ ٣٦٩).

(٧) الإنصاف لابن عبد البر (ص١٦٧).

(٨) كتاب الخطيب اسمه ©رافع الارتياب في القلوب من الأسماء والألقاب®، وهو مفقود، انظر: هدية العارفين (١/ ٧٩).

الخطاب زياد الحَسَّاني، حدثنا بَكر بن بكَّار، حدَّثَنَا حمزة الزيَّات، عن أبي سفيان، عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه: ((أَنَّهُ صَلَّى مَعَ إِمَامٍ فَجَهَرَ بِالبَسْمَلَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: يَا هَذَا غَيِّرْ عَنَّا هَذِهِ التِي أَرَاكَ تَجْهَرُ بِهَا؟ قَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ' وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَجْهَرُوا بِهَا))(١).

ورُوِّينا في ©معجم الطبراني® ترجمة يزيد بن عبد الله بن مُغَفَّل، عن أبيه، قال الطبراني: حَدَّثَنا معاذُ بنُ المثنَّى، حدثنا شهاب بن عَبَّاد، حدثنا خالد بن عبد الله الجُرَيْرِيُّ، عن قيس بن عَبَاية فذكره، وحَدَّثَنَا محمد بن محمد الْجُذُوعِيُّ، حدَّثَنَا عُقْبَة بن مُكْرَم، حدَّثَنَا سالم بن نوح، عن الجُرَيْرِي، عن عبد الله بن بُريدة، عن ابن عبد الله بن مغفل الحديثَ(٢).

وزعم أبو الفرَج بن الجوزي، أنَّ البخاريَّ ذكر يزيد بن عبد الله هذا في ©تاريخه®، وقال أيضًا: "سماه بعض الرواة يزيد"(٣)].

ثم قال مُغْلَطَاي: [فخرج ابن عبد الله من جهالة العين برواية قيس(٤)، وابن بُرَيْدَةَ(٥)، وأبي سفيان(٦) عنه، ودخل في حيِّز المستورين؛ لأنه لم يتكلم فيه أحد فيما رأيت، وذِكر البخاري له من غير تعرض

(١) وهكذا جاء في الآثار لأبي يوسف (ح ١٠٧) رواه أبو يوسف، عن أبي حنيفة، عن أبي سفيان، عن يزيد بن عبد الله بن مغفل، عن أبيه -ﷺ-، أنه صلى خلف إمام جهر ببسم الله الرحمن الرحيم، فقال له: ((أَغْنِ عَنِّي كَلِمَاتِكَ، فَإِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ -ﷺ-، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ -ﷺ-، فَلَمْ أَسْمَعْهَا مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ)). وقوله: أغْنِ عني كذا؛ أي نَحِّه عني، وأبعده. المُغرِب للمُطَرِّزي (٢/ ١١٦). مكتبة أسامة بن زيد.

(٢) لم أقف عليه في معاجم الطبراني ولا في شيء من مصنفاته.

(٣) قال ابن الجوزي: "وأما حديث ابن مغفل فرجاله ثقات..وأما ابن عبد الله بن مغفل، فاسمه يزيد، وقد ذكره البخاري في تاريخه". التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ٣٥٤).

وقال البخاري في التاريخ الكبير، في ترجمة يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير: "أَخُو مُطَرِّفٍ، أبو العلاء، العامري، البصري..روى عنه:...وَكَهْمَسُ بْنُ الحَسَنِ"، قال المحققان في الحاشية: "بعده -أي بعد كهمس-في (ث): ©يزيد بن عبد الله بن مغفل المزني، عن أبيه: صليت خلف النبي عليه السلام فلم يجهر. قاله محمد بن عمرو، حدثنا بكر بن بكار، حدثنا حمزة الزيات، عن أبي سفيان، عن يزيد®". التاريخ الكبير للبخاري (١٠/ ٣٧١ ت الدباسي والنحال).

وأما تصدير مغلطاي في نقله عن ابن الجوزي، بقوله: "زعم" فلا يُفهم منه تضعيفٌ أو ردٌ لما قاله ابن الجوزي، فمغلطاي يقول هذه اللفظة في مواضع عدة على سبيل العزو، من غير قصد التَّعقُّب، وإنما لعله قالها هنا؛ لكونه لم يقف على هذا النص بنفسه في تاريخ البخاري، فنقله بواسطة ابن الجوزي، وقد أخذ مغلطاي بما قاله ابن الجوزي، واستشهد في تعقُّبِه، إذ قال: "وذِكر البخاري له.."، أي: الذي نقله عن ابن الجوزي، فاستشهاده بما نقله ابن الجوزي، يدل على قبوله له، لا تعقُّبِه عليه.

(٤) [ر٤] قيس بن عَباية، بفتح أوله وتخفيف الموحدة ثم تحتانية، أبو نعامة النخعي، ثقة من الثالثة، مات بعد سنة عشر ومائة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٨٠٥).

(٥) [ع] عبد الله بن بريدة بن الحُصيب الأسْلَمي، أبو سهل المروزي، قاضيها، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة، وقيل: بل خمس عشرة، وله مائة سنة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٤٩٣).

(٦) [ت ق] طَريف بن شهاب، أو ابن سعد، السعدي، أبو سفيان البصري، الأَشَل، بالمعجمة، ويقال له: الأَعْسَم، بمهملتين. ضعيف. من السادسة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٤٦٣).

لحاله، دلَّ أنه عنده على الاحتمال في السِّتر، فتبين أنَّ قول من حسَّنَهُ هو الصواب، وأن قيسًا أيضًا لم يتفرَّد به، والله تعالى الموفق].

مناقشة التعقُّب، وبيان الراجح:

ذَكَر مُغْلَطَاي حديث قيس بن عباية وفي إسناده (ابن عبد الله بن المُغَفَّل)، ثم أشار إلى أنَّ ثلاثة من العلماء، قالوا بأن (ابن عبد الله بن المغفل) مجهول، وتعقبهم في ذلك، ودلل على أنه ليس مجهول العين، وإنما هو من المستورين، وحديثه حسن.

والعلماء الثلاثة هم: الخطيب، وابن خزيمة، وابن عبد البر.

والجهالة التي يعنونها هي جهالة العين –كما ذكر مُغْلَطَاي في تعقبه-، ودل عليه قولهم: (لا يُعرف)، و(لم يرو عنه إلا قيس)، وهذا إنما يكون لبيان جهالة العين.

فبيَّن مُغْلَطَاي أنَّه ليس مجهول العين كما ذكروا، وإنَّما هو مجهول الحال، ودلل على ذلك، ببيان اسمه، وأنَّه روى عنه غير قيس، وذلك كما يلي:

أمّا اسمه فهو: (يزيد بن عبد الله بن المُغَفَّل)، ثبت ذلك من طريقين:

الأول: مجيئه مصرحًا به في رواية أبي حنيفة.

الثاني: تنصيص الإمام البخاري، بأنَّ من الرواة من يسميه (يزيد).

وأمَّا الرواة عنه: فقد روى عنه أكثر من واحد، وهم:

الأول: أبو نَعامة، قيس بن عباية.

الثاني: أبو سهل، عبد الله بن بُريدة.

الثالث: أبو سفيان، طَريف بن شهاب.

وملخص ما تقدم: أنَّ مُغْلَطَاي لم يتعقَّب ليخلُص إلى أنَّ ابن عبد الله بن المُغَفَّل ثقة عنده، وإنَّما لبيان كونه مجهول الحال (من المستورين) لا مجهول العين، حيث قال: [فخرج ابن عبد الله من جهالة العين برواية قيس وابن بُرَيْدَةَ وأبي سفيان عنه، ودخل في حيّز المستورين] والقرائن تشير إلى قوة ما خلص إليه مغلطاي، ويؤيده أنَّ البخاري ذكره من غير إشارة إلى حاله، وأيضًا تحسين الطوسي والترمذي للحديث ومداره عليه، مما يرجح جانب كونه مستورًا لا مجهول العين.

ولذا فإنَّ ابن حجر عندما ترجم له في ©التهذيب® قال: "[ر ت س ق] ابن عبد الله بن مُغَفَّل، عن: أبيه في ترك الجهر بالبسملة، وعنه: أبو نَعَامة الحنفي. قيل: إن اسمه يزيد، قلتُ: ثبت كذلك في ©مسند أبي حنيفة® للحارثي"(١).ا.ه

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧٧٥/١٥).

ولخَّص ترجمته في ©التقريب® فقال: "[ر ت س ق] ابن عبد الله بن مُغَفَّل، اسمه يزيد"(١).ا.ه.

وقال في ©تعجيل المنفعة®: (فه) يزيد بن عبد الله بن مُغَفَّل المزني: عن أبيه، وعنه أبو سفيان طريف السعدي. قلتُ: حديثه عند الترمذي لكن لم يسم في روايته، بل قال: عن ابن عبد الله بن مغفل"(٢).ا.ه.

فيُلاحظ: أن ابن حجر أبان عن اسمه وجزم به، فقال: "يزيد"، وذكر اثنين من الرواة عنه، فقال: "أبو نَعَامة الخَيْفي- وهي كنية قيس بن عباية-، وأبو سفيان طريف السعدي"، فهو بهذا موافق لمغلطاي في انتفاء جهالة العين، وبقاء جهالة الحال.

۞ الراجح في التعقُّب:

تعَقُّب صحيح.

۞ نص التعقُّب (٢):

قال مُغْلَطَاي(٣): [قال ابن حزم: "استُدِلَّ بحديث أَبِي داود، عَنْ أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: ((أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ -يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوُا الْهِلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا، وَإِذَا أَصْبَحُوا يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ))(٤)، وقال –أي ابن حزم-: "هذا مسند صحيح"(٥).

وقال الخطَّابيُّ: "حديث أبي عمير صحيح والمصير إليه واجب"(٦).

وقال البيهقي لما خرَّجه: "هذا إسناد صحيح"(٧).

وقال ابن المنذر: "حديثٌ ثابتٌ يجب العمل به"(٨).

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص ١٢٥٣).

(٢) تعجيل المنفعة لابن حجر (٢/ ٣٧٤).

(٣) التلويح (١١/٢) بتصرف.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد (ح ١١٥٥) وسكت، وصححه طائفة من أهل العلم يأتي ذكرهم في سياق كلام مغلطاي.

(٥) نص كلام ابن حزم: "هذا مسند صحيح، وأبو عمير مقطوع على أنه لا يخفى عليه من أعمامه من صحت صحبته ممن لم تصح صحبته، وإنما يكون هذا علة ممن يمكن أن يخفى عليه هذا، والصحابة كلهم عدول ٪، لثناء الله تعالى عليهم". المحلى بالآثار لابن حزم (٣/ ٣٠٧).

(٦) معالم السنن للخطابي (١/ ٢٥٢).

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في موضعين، قال في الأول (ح٦٣٧٢): "هذا إسناد صحيح.."، وقال في الثاني: (ح ٨٢٩٢)، "وهو إسناد حسن..".

(٨) الأوسط لابن المنذر (٤/ ٢٩٥ ت حنيف).

وقال ابن القَطَّانِ: "هو حديث ينبغي أن يُنظر فيه، ولا يُقبل إلا أن تثبت عدالة أبي عمير، فإنه لا يُعلم له كثير شيء، إنما هي حديثان أو ثلاثة لم يروها عنه غير أبي بِشر(١)، ولا أعرف أحدًا عرف من حاله ما يوجب قَبول روايته، ولا هو ممن يعلم أنَّ أكثر من واحد روى عنه، فيصيرَ من جملة المساتير، المختلَف في ابتغاء مزيد على ما تقرر من إسلامهم، برواية أهل العلم عنهم، وقد رأيتُ من قال: اسمه عبد الله، وهو البَاوَرْدِيُّ(٢)، فإنه ذكر حديثه هذا في كتابه في ©الصحابة® له، فأسماه في نفس الإسناد "عبد الله"، وذلك لا يفيد في المقصود من معرفة حاله شيئًا، وفيه أيضًا مع الجهل بحال أبي عمير، كون عمومته لم يُسمَّوا، فالحديث حريٌ بأن لا يُقال فيه: صحيح"(٣). انتهى كلامه.

وفيه نظرٌ:

من حيث إنَّ أبا حاتم الرازي قال: "روى عنه عبد الله بن المثنَّى(٤)، ويزيد الرِّشْك(٥)"(٦).

وذكره ابن حبان في كتاب ©الثقات®(٧).

وقال محمد بن سعد: "أمه الفَارِعَةُ بنت المثنَّى بن حارثة الشيباني، وكان ثقة قليل الحديث"(٨).انتهى.

فأيُّ تعريف أكثر من هذا؟ والله أعلم].

۞ مناقشة التعقُّب، وبيان الراجح:

يَتَبَيَّنُ مما سبق أنَّ الحافظ مُغْلَطَاي تعقب ابن القطان في قوله بجهالة حال أبي عمير بن أنس، وأنَّه لم يرو عنه إلا أبو بِشر.

وتَعَقُّبُ مُغْلَطَاي تَعَقُّبٌ صحيح، وبيان ذلك كما يلي:

أما القول بأنه لم يرو عنه إلا أبو بشر، فمردود بما ذكره أبو حاتم الرازي، حيث ذكر شيخين آخرين، وهما:

(١) [ع] جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة اليشكري، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد، من الخامسة، مات سنة خمس، وقيل: ست وعشرين. تقريب التهذيب لابن حجر (ص ١٩٨).

(٢) هو أبو منصور، محمد بن سعد الباوردي، الحافظ، صاحب معجم الصحابة (ت ٣١١ه). انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٢٨)، وكتاب الباوردي لم أقف عليه، ولعله في عداد المفقود.

(٣) انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ٥٩٧)، و(٤٥/٥).

(٤) [خ ت ق] عبد الله بن المثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنَّى البصري، صدوق كثير الغلط، من السادسة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٥٤٠).

(٥) [ع] يزيد بن أبي يزيد الضُبَعي مولاهم، أبو الأزهر البصري، يعرف بالرِّشْك، ثقة عابد، وَهِمَ من لَيَّنه، من السادسة، مات سنة ثلاثين. تقريب التهذيب لابن حجر (ص ١٠٨٥).

(٦) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/٥).

(٧) الثقات لابن حبان (٥/ ١١).

(٨) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٤٣). ط العلمية

الأول: عبد الله بن المثنَّى.

والثاني: يزيد الرِّشْك.

وأما القول بأنه مجهول الحال، فمردود بعدة أمور:

الأول: توثيق ابن سعد.

الثاني: ذكر ابن حبان له في كتابه ©الثقات®.

الثالث: ما جاء عن العلماء من توثيقه ضمنيًّا، وذلك من خلال تصحيح الحفَّاظ لحديثه، فقد صحح حديثه: ابن راهويه، وابن السكن، وابن المنذر، والخطابي، وابن حزم، والبيهقي، وغيرهم(١)، وكذلك أخرج حديثه ابن الجارود في ©المنتقى® (ح٢٩٤) وابن حبان في ©صحيحه® (ح٣٤٥٦) والضياء المقدسي في ©الأحاديث المختارة® (٢٥٢١ح)، وتصحيحهم لحديثه -مع قلة حديثه- توثيق ضمني له(٢)، قال الذهبي: "وصحَّحَ حديثَه ابنُ المنذر، وابنُ حزم، وغيرُهما؛ فذلك توثيقٌ له، فالله أعلم"(٣).

ويخلص من هذا، أنَّ قول ابن القطان بجهالة أبي عمير، قول مردود بما تقدم، فأبو عمير، إن كان مجهولًا عنده، إلا إنَّه معلوم عند غيره.

ومما يدل على عدم استقصاء ابن القطان في تتبع حال أبي عمير، خفاءُ تلاميذ أبي عمير عنه، حيث اقتصر على ذكر أبي بِشر، الوارد في الإسناد، دونما سواه، والواقع أنَّه قد روى عن أبي عمير غير أبي بِشر، ممن ذكرهم أهل العلم، وقد وثَّقه من تقدمت الإشارة إليهم، ولذا قال ابن حجر(٤): قال ابن عبد البر: "أبو عمير مجهول"(٥)، ثم تعقبه ابن حجر، فقال: "وقد عرفه من صحح له".ا.ه، ووثقه ابن حجر كما في ©التقريب® فقال: "ثقة"(٦)، وهو كما قال.

❁ الراجح في التعقُّب:

الصواب ما قاله مُغْلَطَاي.

(١) انظر فتح الباري لابن رجب (١٠٣/٦)، التلخيص الحبير (١٧٧/٢).

(٢) انظر: فضل الرحيم الودود (٥/ ٥٢٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٥٨).

(٤) التلخيص الحبير (١٧٧/٢).

(٥) قال ابن عبد البر في: "وأما أبو عمير بن أنس فيقال: إنه ابن أنس بن مالك، واسمه عبد الله، ولم يرو عنه غير أبي بشر، ومن كان هكذا فهو: مجهول، لا يحتج به". التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٣٦٠)، ويدل هذا على أن ابن القطان إنما تابع ابن عبد البر في مقالته.

(٦) [د س ق] أبو عمير بن أنس بن مالك الأنصاري، وقيل: اسمه عبد الله، ثقة، من الرابعة، قيل: كان أكبر ولد أنس بن مالك". تقريب التهذيب (ص ١١٨٤).

المطلب الثاني: تعقباته على العلماء في تعديل الرواة.

❁ تمهيد:

علم الجرح والتعديل هو أحد العلوم المتعلقة بالرواة، وهو من أهم العلوم في ميزان النقد الحديثي، إذ به يتبين الصحيح من السقيم من المرويات، ولقد اعتنى به النقاد أيما اعتناء، ومن جملة عنايتهم به، ما يكون بينهم من مناقشات وردود وتعقبات في أحوال بعض الرواة، وكان من أولئك النقاد، الحافظ مغلطاي، فقد كان له تعقب على الملَّاحي الغافقي في توثيقه أحد الرواة، وهو كما يلي:

❁ نص التعقُّب (٣):

قال الحافظ مُغْلَطَاي(١): [أمَّا حديث أبي هريرة عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ-: ((قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ: بـ{لخ لم لى لي مج} [سورة الفاتحة:١]، فَيَقُوْلُ: ذَكَرني عَبْدِي، ثُمَّ يَقُولُ: {مح مخ مم مى مي} [سورة الفاتحة:٢] فَيَقُوْلُ: حَمِدَنِي عَبْدِي))الحديثَ. فغير صحيح؛ لأن الدَّارَقُطْني رواه من حديث عبد الله بن سمعان، وهو متروك الحديث، عن العلاء عن أبيه عنه، وقال: "رواه جماعة من الثقات عن العلاء فلم يذكر أحد منهم في حديث {لخ لم لى لي مج} [سورة الفاتحة:١] واتفاقهم على خلاف ما روى ابن سمعان أولى بالصواب"(٢).

وقال الملَّاحي الغافقي(٣) في كتاب ©الجهر بالبسملة® تأليفه: "تفرد عن ابن سمعان، آدم ابن أبي إياس بذكر البسملة، وآدم من شرط الشيخين، ومذهبهما أن الزيادة من الثقة مقبولة"(٤) انتهى كلامه.

ثم قال مُغْلَطَاي متعقبًا: لو كان ابن سَمْعَانَ ثقةً عندهما لتأتَّى له ما أراد، أما وهو متروك، فالزيادة ترجع إليه ولائقة به، ولا تقبل زيادته إجماعًا].

❁ مناقشة التعقُّب، وبيان الراجح:

تبين مما تقدم أنَّ الملَّاحي الغافقي وثَّق ابنَ سَمْعَان، من خلال قوله: "ومذهبهما أنَّ الزيادة من الثقة مقبولة"، يقصد بذلك ابنَ سمعان، وقد تعقبه مُغْلَطَاي بأنه متروك الحديث، وفيما يلي ترجمة لابن سَمْعَان، وبيان لحاله:

[مد ق]: عبد الله بن زياد بن سليمان بن سَمْعَان الـمَخْزُومِيُّ، أبو عبد الرحمن، المدنيُّ، مولى أُمِّ سلمة.

---

(١) التلويح (٢٨٨/١) بتصرف.

(٢) سنن الدارقطني (ح١١٨٩).

(٣) هو: أبو القاسم، محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم بن مُفَرِّج الغافقي الملَّاحي الأندلسي الغرناطي، والملَّاحة من قرى غُرناطة، الحافظ المؤرِّخ المحدِّث، له مؤلفات منها: أنساب الأمم العرب والعجم، والأربعون حديثًا. (ت٦١٩ه). انظر: الـمُغرب في حلى الـمَغرب، لابن سعيد الـمَغربي (٢/ ١٢٦)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٤/ ١٨٥)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٣١).

(٤) لم أقف على كتابه ©الجهر بالسملة®، ولعله في عداد المفقود، ولكن كلامه المذكور، قاله أيضًا في كتابه: لمحات الأنوار ونفحات الأزهار (٥٣٨/٢).

روى عن: الزهري، ومجاهد، وسعيد المَقْبُري، وجماعة.

روى عنه: عبد الرزاق، والدراوردي، وابن وهب، وغيرهم.

وهو متروك، كذَّبه مالك، وابن معين في رواية، وقال هشام بن عروة" حدَّثَ عني بأحاديث؛ والله ما حدَّثْتُه بها، ولقد كَذَب عَلَيَّ"، وقال ابن حبان: "كان يروي عمن لم يره ويحدث بما لم يسمع"، وقال أحمد والدارقطني وابن الجنيد "متروك"، وقال النسائي: "لا يُكتب حديثه"، وقال أبو زرعة: "لا شيء"، وقال الساجي: "ضعيف جدًّا"، والجمهور على كونه متروكًا.

ولم أقف على تاريخ وفاته، وقد عده ابن حجر من الطبقة السابعة(١).

وبهذا يتبين أنَّ الراوي متروك كما قال مُغْلَطَاي.

۞ الراجح في التعقُّب:

ما قاله مُغْلَطَاي صواب.

(١) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦٠/٥)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (١٩٩/٥)، تهذيب الكمال للمزي (٥٢٦/١٤)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣٦٠/٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٦٨٢)، تقريب التهذيب (ص ٥٠٧) وكلاها لابن حجر.

المطلب الثالث: تعقباته على العلماء في دعوى عدم الاحتجاج بالراوي في الصحيحين أو أحدهما.

❁ تمهيد:

لقد اتفق العلماء -رحمهم الله- على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز، الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول(١)، وحظي الرجال الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما باهتمام النقاد، قال ابن دقيق العيد: " وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي(٢) يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح "هذا جاز القنطرة"، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه، إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة"(٣)، وذلك أنَّ تخريج حديث الراوي في الصحيحين أو أحدهما محتجَّيْن به، هو بمنزلة التصريح بتوثيقه، ومن أجل هذه المزية لأولئك الرجال، أضحى مما يتباحث فيه النقاد، بيان كون الرجل ممن أخرج له الشيخان أو أحدهما أم لا، فربما كان إثبات ذلك محل اتفاق بينهم، وربما اختلفوا فيه، ولقد كان للحافظ مغلطاي تعقبات على العلماء في هذه القضية، منها:

❁ نص التعقُّب (٤):

قال مُغْلَطَاي(٤): [قال الحاكم أبو عبد الله: "عاصم بن كُليب، لم يُخَرَّجْ له حديث في الصحيح"(٥).

كذا قاله وهو غير جيد؛ لأنه هو نفسه قال في ©مستدركه®: "قد احتج مسلمٌ بعاصم بن كليب"، قاله في كتاب الصلاة(٦)، وهذا كان(٧) في الرد عليه].

❁ مناقشة التعقُّب، وبيان الراجح:

تبين مما سبق أنَّ الحاكم نفى أن يكون عاصم بن كليب ممن خُرِّج له في الصحيح، وقد تعقبه مُغْلَطَاي بما قاله في ©مستدركه® بأنَّ الإمام مسلم احتج به، وهو الصواب، فإنَّ الإمام مسلم أخرج لعاصم في

(١) انظر: المنهاج للنووي (١/ ١٤).

(٢) هو: أبو الحسن، علي بن المُفَضَّل بن علي بن حاتم بن حسن بن جعفر، الإسكندراني المالكي، شرف الدين، الحافظ المحدِّث، له مصنفات منها: كتاب في الصيام، وكتاب الأربعون في طبقات الحافظ. (ت ٦١١ه). انظر: طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٤/ ١٧٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢/ ٦٧)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٣٥٤).

(٣) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص٥٥) بتصرف يسير.

(٤) التلويح (٢٠٦/١).

(٥) لم أقف على هذا القول في شيء من مصنفات الحاكم، وقد تتبعت أحاديث عاصم في المستدرك، فلم أجد هذا القول، ومما يؤيد أنَّه ليس في المستدرك، أنَّ مغلطاي في شرحه سنن ابن ماجه، ذكر هذا القول، وعزاه إلى الحاكم، لكن بواسطة البيهقي، حيث قال: "وبما ذكره البيهقي عن الحاكم: أنَّ عاصم بن كليب لم يخرج له حديث في الصحيح"، هكذا قال، ولم أقف عليه أيضًا في شيء من مصنفات البيهقي، لكنَّ نَقْلَ مغلطاي للقول بواسطة البيهقي، ثم تَعَقُّبُه بما جاء في المستدرك، دليل على أنَّ قول الحاكم المُتَعَقَّب ليس في المستدرك. انظر: شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (٥/ ٢٨٦ ت أبو العينين).

(٦) انظر المستدرك على الصحيحين (ح ٨٢).

(٧) هكذا جاءت في المطبوع، ولعلها: "كاف في الرد عليه"، وبالرجوع إلى المخطوط [١٠٩/ب] وجدت الكلمة تحتمل الوجهين، إلا أنَّ السياق يؤيد أنها (كاف) وليست (كان).

صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عَنْ التختم فِي الوسطى والتي تليها (ح ٢٠٧٨)، وفي كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل (ح٢٧٢٥).

ولخَّص ابن حجر ترجمته في ©التقريب®، فقال: [خت م ٤] عاصم بن كُليب بن شهاب بن المَجْنُون الجَرمي، الكوفي، صدوق، رُمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة بضع وثلاثين(١).

۞ الراجح في التعقُّب:

تعقب مُغْلَطَاي صحيح.

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٤٧٣).

المبحث الثاني: تعقباته على العلماء في تخريج الأحاديث، وبيان طرقها، وفيه ثلاثة مطالب:

❁ تمهيد:

لقد اعتنى العلماء بتخريج الأحاديث أيَّما اعتناء، إلَّا أن السهو والغلط لا يكاد يسلم منه أحد، فربما وهم العالمُ فعزا حديثًا إلى مصدر لم يخرجه بذلك اللفظ، أو أخرجه لكن عن غير الراوي الأعلى للحديث المراد تخريجه، وقد كانت للحافظ مغلطاي تعقبات تتصل بالتخريج، فيما يلي نماذج منها:

المطلب الأول: تعقباته على العلماء في العزو إلى المصنفات، ببيان عدم وجوده فيها.

❁ نص التعقب (٥):

في شرح مُغلطاي(١) لحديث البخاري: [حدثنا عبد الله بن مَسْلَمة، عن مالك، عن سُمَيٍّ، مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ‘ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {ﭐ ﭑ ﭒ} [سورة الفاتحة: من الآية ٧]، فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الـمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ‘. وَنُعَيْمٌ الـمُجْمِرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ¢](٢).

أورد مُغلطاي المتابعات التي أشار إليها البخاري، وخَرَّجها، وقال في ذلك السياق: [..ومتابعه نُعَيْمٍ رواها البيهقي من طريق عبد الملك بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن نُعَيْمٍ الـمُجْمِرُ: ((صَلَّى بِنَا أَبُوْ هُرَيْرَةَ فَقَالَ: {ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ} [سورة الفاتحة:١]، ثُمَّ قَرَأَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى بَلَغَ {ﭗ ﭘ} [سورة الفاتحة: من الآية ٧]، قَالَ: آمِينَ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ ‘)) وقال: "رواته ثقات"(٣).

وزعم ابن عساكر(٤) أنَّ النسائي(٥) خَرَّجه عن محمد بن عبد الحكم، عن شعيب بن الليث فذكره، ولم أره في كتاب النسائي، فيُنظر].

❁ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

أومأ مُغلطاي إلى عدم صحة ما ذكره ابن عساكر، من عزوه الحديث إلى سنن النسائي، من طريق محمد بن عبد الحكم، عن شعيب بن الليث.

والصواب أنَّ ما قاله ابن عساكر صواب، فالحديث أخرجه النسائي من ذلك الطريق في سننه، كتاب الافتتاح، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (ح ٩٠٤).

---

(١) التلويح (٣٠٠/١).

(٢) أخرجه البخاري ،كتاب الأذان، باب فضل التأمين (ح ٧٨٢).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ح ٢٤٣٢، ٢٤٩٣).

(٤) لم أقف على كلام ابن عساكر في شيء من المصادر.

(٥) أخرجه النسائي من ذلك الطريق في سننه، كتاب الافتتاح، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (ح ٩٠٤).

❁ الراجح في التعقب:

ما قاله مُغلطاي غير دقيق.

نص التعقب (٦):

قال مُغْلَطَاي(١) في سياق شرحه أحاديث من كتاب الأذان، باب الطمأنينة حيث يرفع رأسه من الركوع:

[حديث البراء(٢) تقدم في باب استواء الظهر، رواه –أي البخاري- عن بَدَل بن الْمُحَبَّر، ورواه هنا عن أبي الوليد(٣)، كلاهما عن شعبة، وزعم المزي(٤) أنَّ البخاري رواه عن بَدَل وعن سليمان بن حرب، عن شعبة، ولم يذكر أبا الوليد الذي رواه عنه في هذا الباب، وفيه نظر في موضعين:

الأول: سليمان لم أرَ له ذكرًا هنا ولا في الأول كما رأيت من أصول ©الصحيح® لمحمد بن إسماعيل ولا ذكره صاحبا الأطراف قبله.

الثاني إغفاله حديث أبي الوليد ولا ينبغي لثبوته فيما رأيت من النسخ والله تعالى أعلم].

❁ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

يَتَبَيَّنُ مما سبق أن مُغْلَطَاي يَتَعَقَّبُ المِزِّيَّ في تخريجه لحديث البراء، حيث قال بأنَّ البخاري أخرجه عن بدل، وسليمان بن حرب، عن شعبة.

فَتَعَقَّبَه مُغلَطَاي، بأنَّ الصواب أنَّ البخاري، رواه عن بدل، وأبي الوليد (وهو هشام بن عبد الملك)، عن شعبة.

وما قاله مُغلطاي صواب، فإنَّ البخاري لم يرو حديث البراء، عن سليمان بن حرب، عن شعبة، وقد وافقه على ذلك ابنُ حجر كما في ©النكت الظراف®(٥).

---

(١) التلويح (٣٢٠/١).

(٢) لم يورده مغلطاي في هذا الموضع، وإنما اكتفى بالإحالة، ويقصد ما أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب استواء الظهر في الركوع (ح ٧٩٢): حدثنا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ قال: حدثنا شعبة قال: أخبرني الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن البراء قال: ((كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ‘ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ)).

(٣) مراده بقوله "هنا" أي في باب الطمأنينة، من كتاب البخاري، لا من كتاب التلويح، لأنه في كتاب التلويح لم يذكر حديث البراء، وإنما ذكر حديث أنس، ويقصد ما أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع (ح٨٠١) حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن البراء ﷺ قال:((كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ‘ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ)).

(٤) انظر: تحفة الأشراف للمزي (٢/ ٢٧)، ذكره في مسند البراء (١٧٨١) [خ م د ت س] حديث: كان ركوع النبي ‘ وسجوده وبين السجدتين وإذا رفع ... الحديث. خ في الصلاة (٢٧٢) عن بَدَل بن المحبر و (٢٧٨: ٢) عن سليمان بن حرب.

(٥) انظر: النكت الظراف لابن حجر (٢٧/٢) مطبوع بحاشية تحفة الأشراف للمزي.

❁ الراجح في التعقب:

ما قاله مُغلطاي صواب.

❁ نص التعقب (٧):

قال مُغلطاي(١): [...عن زيد بن أرقم: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ‘ خَرَجَ عَلَى أَهْلِ قُبَاءَ وَهُمْ يُصَلُّوْنَ الضُّحَى بَعْدَمَا أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: ((إِنَّ صَلَاةَ الْأَوَّابِينَ(٢) إِذَا رَمِضَتِ الْفِصَالُ(٣)))(٤).

قال الحاكم: "هذا حديث متفق على إخراجه في الصحيحين"(٥). انتهى

كأنه غير جيد، إنما هو عند مسلم وحده].

❁ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

يَتَبَيَّنُ مما سبق أنَّ مُغْلَطَاي تَعَقَّبَ الحاكم في قوله عن حديث زيد بن أرقم "متفق على إخراجه في الصحيحين"ا.ه، فَتَعَقَّبَه مُغْلَطَاي بأنَّ الحديث [إنَّما هو عند مسلم وحده].

وما قاله مُغْلَطَاي صواب، فالحديث لم يخرجه البخاري، وإنَّما أخرجه مسلم -وتقدم في تخريجه-

❁ الراجح في التعقب:

مُغلطاي مصيب في تَعَقُّبِهِ.

(١) التلويح (١٤٧/٢).

(٢) الْأَوَّابُ: الكثير الرجوع إلى الله تعالى بالتوبة، وقيل: هو المطيع. انظر النهاية لابن الأثير (٧٩/١) (مادة: أوب).

(٣) الرَّمْضَاءُ: الرمل الذي اشتدت حرارته بالشمس، أي حين يحترق أخفاف الفصال -وهي الصغار من أولاد الإبل، جمع فصيل - من شدة حَرِّ الرَّمْلِ. انظر: المنهاج للنووي (٣٧١/٦)، والنهاية لابن الأثير (٢/ ٢٦٤) (مادة: رمض)، و(٤٥٢/٣) (مادة: فصل).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال (ح٧٤٨)، من حديث زيد بن أرقم مرفوعًا.

(٥) لم أقف عليه في المستدرك.

۞ نص التعقب (٨):

أورد مُغْلَطَاي(١) حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ((أَنَّ النَّبِيَّ ‘ قَالَ لِبِلاَلٍ عِنْدَ صَلاَةِ الفَجْرِ: يَا بِلاَلُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلاَمِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ(٢) بَيْنَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي: أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا، فِي سَاعَةِ لَيْلٍ ولا نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ))(٣).

ثم قال: [زعم أبو مسعود الدمشقي(٤)، وأبو العباس الطَّرْقي(٥)، وأبو بكر الـحُمَيدي(٦)، أنَّ مسلمًا أخرجه في الفضائل، فَيُنْظَر في مسلم فإنِّي لم أره، والله تعالى أعلم].

۞ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

يَتَبَيَّنُ مما تقدم، أنَّ مُغلطاي أومأ إلى عدم صحة العزو الذي ذكره الدمشقي والطَّرقي والـحُمَيدي، من كون الحديث أخرجه مسلم في الفضائل.

والصواب أنَّ ما قالوه صوابٌ، فقد أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل بلال ﷺ -كما تقدَّم في تخريجه-

۞ الراجح في التعقب:

ما قاله مُغلطاي غير دقيق.

---

(١) التلويح (١٩٥/٢).

(٢) دَفَّ نعليك: صوت مشيك فيهما. إرشاد الساري للقسطلاني (٢/ ٣٢٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب التهجد، باب فضل الطهور بالليل والنهار وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار (ح١١٤٩)، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل بلال ﷺ (ح٢٤٥٨).

(٤) هو: أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، المحدِّث، له كتاب ©أطراف الصحيحين®، وهو في عداد المفقود (ت ٤٠١ه) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧/ ١١٢ ت بشار)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٨١٢ ت بشار)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٦٧).

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرقي الأصبهاني – والطرقي: نسبة إلى بلدة طَرْق، من مدن أصبهان - المحدِّث، له كتاب في أطراف الكتب الخمسة- وهي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي -، اسمه: ©اللوامع في الجمع بين الصحاح والجوامع®، وهو في عداد المفقود (ت ٥٢١ه)، انظر: الأنساب للسمعاني (٩/ ٦٩)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٢٨/١٩)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٦٨).

(٦) [خ مق د ت س فق] عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، أبو بكر، ثقة حافظ، فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، من العاشرة، مات بمكة سنة تسع عشرة، وقيل: بعدها. قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره. تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٥٠٦).

ولم أقف على قوله الذي نقله مغلطاي.

۞ نص التعقب (٩):

قال مُغلطاي(١): [ذُكِرَ في حديث أبي كريب، عن ابْن المُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ': ((غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَواتُ اللهِ عَلَيْهِم وَسَلَامُهُ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا، وَلَا أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ، وَهُوَ يَنْتَظِرُ وِلَادَتَهَ)) وفيه: ((فَدَنَا مِنَ الْقَرْيَةِ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: إِنَّكِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيْنَا، فَحُبِسَتْ)) وفيه: ((فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا فَلْيُبَايِعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ الْغُلُولُ)).

ولمَّا ذكره أَبُو نُعَيْمٍ في ©مستخرجه® قال: "رواه البخاري عن أبي كريب، عن عبد الله بن المبارك - أو غيره - عن معمر"(٢). انتهى.

هذا لم أره فيما رأيتُ من نسخ ©الصحيح® فيُنظر].

۞ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

أومأ مُغلطاي إلى عدم صحة ما قاله أبو نعيم، من أنَّ البخاري روى الحديث بالشك في الراوي عن معمر، حيث قال: "عن عبد الله بن المبارك -(أو غيره) – عن معمر". ا.ه.

وقال مُغلطاي: [لم أره في نسخ ©الصحيح®].

وما قاله مُغلطاي صواب، فإنَّ الرواية بالشك، قد نصَّ ابنُ حجر على أنَّها لم ترد في شيء من نسخ الصحيح، بل الوارد في النُّسَخِ، هو ذِكْرُ ابن المبارك فقط، وقد جعل ابنُ حجر الوهمَ من أبي نعيم، حيث قال: "قوله: (عن ابن المبارك) كذا في جميع الروايات، لكن قال أبو نعيم في ©المستخرج®: "أخرجه البخاري، عن محمد بن العلاء، عن ابن المبارك أو غيره"، وهذا الشكُّ إنما هو من أبي نعيم، فقد أخرجه الإسماعيلي(٣)، عن أبي يعلى، عن محمد بن العلاء، عن ابن المبارك، وحده به"(٤).

۞ الراجح في التعقب:

ما قاله مُغلطاي صواب.

---

(١) التلويح (٣/٥).

(٢) المستخرج على صحيح البخاري لأبي نعيم (ت ٤٣٠ه)، عُثر على جزء منه، وقام بتحقيقه د. رضا بو شامة، وعمار تَمالت، وتوفيق عمروني، وطبع في دار الميراث النبوي، وكذلك توجد طبعة إلكترونية مربوطة بالمخطوط، في موسوعة صحيح الإمام البخاري، بتحقيق أسامة عز الدين-مراجعة وضبط الدكتور محمد عيد منصور، والناشر عطاءات العلم، ١٤٤٠هـ، لكن الحديث محل البحث الدراسة من كتاب بدء الخلق من صحيح البخاري، وكتاب بدء الخلق، ليس من ضمن ما عُثر عليه من مخطوط المستخرج على صحيح البخاري لأبي نعيم.

والنص الذي عزاه مغلطاي إلى أبي نعيم، عزاه إليه أيضًا ابنُ الملقن وابنُ حجر. انظر: التوضيح لابن الملقن (١٨/ ٤٣٤)، فتح الباري لابن حجر (٦/ ٢٢١ ط السلفية).

(٣) المستخرج على صحيح البخاري، لأبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١ه) في عداد المفقود.

(٤) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٢٢١ ط السلفية).

❁ نص التعقب (١٠):

أورد مُغلطاي(١) تبويب البخاري في كتاب الأنبياء: (بابُ قول الله جل وعز: {ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ} [سورة مريم: من الآية ١٦]))(٢)، ثم شرع في شرح التبويب وبيان وصل ما جاء فيه من معلقات، مع كون مُغلطاي لم يذكر قبل شروعه في الشرح، التبويب كاملًا مع ما فيه من معلقات، وإنما ذكر رأس التبويب وبدأ في شرحه، ثم أورد المعلقات مع بيان وصلها تباعًا حسب ورودها، وفي هذا السياق قال: [...عن البراء "{ﭖ ﭗ} [سورة مريم: من الآية ٢٤]، نهر صغير بالسريانية"، هذا التعليق زعم خلف(٣)، وتبعه شيخنا أبو الحجاج(٤)، أنَّ البخاري أخرجه في التفسير عن يحيى، عن وكيع، عن إسرائيل، ولفظه: "نهرٌ جدول من ماء".

وكأنه غير جيد؛ لأني لم أره في سورة كهيعص جملة، ولأنَّ أبا العباس الطرقي(٥) وأبا مسعود الدمشقي(٦) لم يذكراه، فيُنظر فيما قالاه].

❁ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

لم يورد مُغلطاي تبويب البخاري تامًّا كما جاء في ©صحيح البخاري®، وسأورده حتى يتضح وجه التَّعَقُّب:

قال البخاري في كتاب الأنبياء: [بَابُ قَوْلِ اللهِ قال تعالى: {ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ} [سورة مريم: من الآية ١٦] نَبَذْنَاهُ: أَلْقَيْنَاهُ، اعْتَزَلَتْ. {ﭖ ﭗ} [سورة مريم: من الآية ١٦]. مِمَّا يَلِي الشَّرْقَ. {ﭺ ﭻ} [سورة مريم: من الآية ٢٣] أَفْعَلْتُ مِنْ جِئْتُ، وَيُقَالُ: أَلْجَأَهَا اضْطَرَّهَا. { ﭾ ﭿ} [سورة مريم: من الآية ٢٥] تَسْقُطْ { ﮁ ﮂ} [سورة مريم: من الآية ٢٢]. قَاصِيًا. {ﮋ} [سورة مريم: من الآية ٢٧].عَظِيمًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ { ﮎ ﮏ} [سورة مريم: من الآية ٢٣] لَمْ أَكُنْ شَيْئًا، وَقَالَ غَيْرُهُ: النِّسْيُ الْحَقِيرُ، وَقَالَ أَبُو

(١) التلويح (٣١٦/٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله واذكر في الكتاب مريم.

(٣) كتاب خلف الواسطي (ت٤٠١ه) ©أطراف الصحيحين® حقق جزءًا منه الباحثُ أيمن حامد علي نصير، بجامعة الأسكندرية ١٤٤٠هـ، ولم أظفر به. ترجمة علم.

(٤) تحفة الأشراف للمزي (٢/ ٤٠).

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرقي الأصبهاني – والطرقي: نسبة إلى بلدة طَرْق، من مدن أصبهان - المحدِّث، له كتاب في أطراف الكتب الخمسة- وهي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي -، اسمه: ©اللوامع في الجمع بين الصحاح والجوامع®، وهو في عداد المفقود (ت ٥٢١ه)، انظر: الأنساب للسمعاني (٩/ ٦٩)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٢٨/١٩)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٦٨).

(٦) هو: أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، المحدِّث، له كتاب ©أطراف الصحيحين®، وهو في عداد المفقود (ت ٤٠١ه) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧/ ١١٢ ت بشار)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٨١٢ ت بشار)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٦٧).

وَائِلٍ: عَلِمَتْ مَرْيَمُ أَنَّ التَّقِيَّ ذُو نُهْيَةٍ حِينَ قَالَتْ {قِي كا كل كم} [سورة مريم:١٨]. قَالَ وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ: {لج لح} [سورة مريم: من الآية ٢٤]، نَهَرٌ صَغِيرٌ بِالسُّرْيَانِيَّةِ].

يَتَبَيَّنُ مما سبق أنَّ مُغلطاي تَعَقَّب خلفًا الواسطي، وأبا الحجاج المزي، في قولهما بأن التعليق الذي ذكره البخاري في التبويب، "عن البراء "{لج لح} [سورة مريم: من الآية ٢٤]، نهرٌ صغيرٌ بالسريانية"، قد أخرجه –أي موصولًا- في كتاب التفسير، بلفظ: ((نهرٌ جدول من ماء)). ا.ه.

وبعد النظر في ©صحيح البخاري®، تَبَيَّن أنه لم يخرجه في التفسير، ولم يخرجه موصولًا في أي موضع آخر من كتابه، وإنما ذكره معلقًا في موضع واحد، وهو في كتاب أحاديث الأنبياء –كما تقدم-

وقال ابن حجر في ©النكت الظراف® متعقبًا المزي: "ما وجدناه في نسخ البخاري، لا في التفسير ولا في غيره هكذا، وقد قال أبو القاسم –أي ابن عساكر(١)-: لم أجده، ولا ذكره أبو مسعود، هكذا أطلق"(٢).

إذن: فما قاله مُغلطاي صواب.

۞ الراجح في التعقب:

الصواب ما قاله مُغلطاي.

(١) كتابه (الإشراف على معرفة الأطراف) مخطوط ولم يطبع بعد.

(٢) النكت الظراف لابن حجر، مطبوع مع تحفة الأشراف (٤٠/٢).

۞ نص التعقب (١١):

قال مُغلطاي(١): [...روى أبو محمد الدارمي(٢) وأحمد(٣) في ©مسنديهما® عن يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن زياد بن علاقة قال: ((صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَلَمَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، سَلَّمَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ‘))).

قال الدارمي: قال يزيد: "يصححونه"(٤).

ورواه الترمذي عن الدارمي وقال: "حديث حسن صحيح"(٥).

وقال أبو داود: حدثنا عبيد الله بن عمر الجُشَمي، حدثنا يزيد بن هارون، فذكره بلفظ: ((فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: رَأَيْت رَسُولَ اللَّهِ ‘ يَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ)).

قال أبو داود: "وكذا رواه ابن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة يرفعه".

قال: ورواه أبو العُميس عن ثابت بن عبيد قال: صلى بنا المغيرة، مثل حديث زياد، وفعل سعد بن أبي وقاص مثل فعل المغيرة، وعمران بن حصين، والضحاك بن قيس، ومعاوية بن أبي سفيان، وابن عباس أفتى بذلك، وعمر بن عبد العزيز"(٦).

وقال البيهقي في ©المعرفة®: "وروي عن المغيرة في هذه القصة: ((أَنَّهُ سَجَدَهُمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ))، وإسناد حديث ابن بُحَيْنَةَ أصح"(٧). انتهى.

في هذا كله رد لما ذكره ابن الأثير في ©جامع الأصول® في باب السجود قبل التسليم، من عند أبي داود عن المغيرة: ((فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ، سَجَدَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ثُمَّ سَلَّمَ))(٨).

---

(١) التلويح (٢٤٩/٢).

(٢) أخرجه الدارمي في مسنده (ح ١٥٤٢).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (ح ١٨٤٥٠).

(٤) لم ترد اللفظة في مسند الدارمي طبعة دار المغني -المعتمدة في البحث- ولكن أثبتها المحقق د. مرزوق الزهراني في تحقيقه لمسند الدارمي (ح١٥٢٥) الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م (بدون ناشر) (طُبع على نفقة رجل الأعمال الشيخ جمعان بن حسن الزهراني)، وذكرها ابن حجر في إتحاف المهرة (١٣/ ٤١٢).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا (ح ٣٦٥).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس (ح ١٠٣٧).

(٧) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٣/ ٢٧٧).

(٨) انظر: جامع الأصول لابن الأثير (٥/ ٥٣٣).

ويُشبه أن يكون وهمًا؛ لأنَّه ليس في كتاب ابن داسه، وابن العبد، واللؤلؤي، والرملي، عن أبي داود، إلا ما ذكرته أولًا، وليس في حديث المغيرة عند غيره شيء مما ذكره، فيُنظر].

۞ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

يَتَبَيَّنُ مما سبق، أنَّ مُغلَطَاي يَتَعَقَّبُ ابنَ الأثير، في قوله بأن حديث المغيرة في سجود السهو، أخرجه أبو داود في ©سننه®، وكان لفظه ((فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ، سَجَدَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ثُمَّ سَلَّمَ)).

وَوَجْهُ تَعَقُّبِ مُغلَطَاي، أنَّ الوارد في ©سنن أبي داود®، هو وقوع سجود السهو بعد التسليم، لا قبله، وقد أورد مُغلطاي قَبْلَ تَعَقُّبِهِ، حديثَ المغيرة، بما يخالف ما ذكره ابنُ الأثر، ثم قال مُغلطاي -ما ملخصه- إنَّ الرواية التي ذكرها ابنُ الأثير، لم ترد قط عن المغيرة، لا في شيء من روايات كتاب السنن لأبي داود، ولا في شيء من كتب السنة.

وبعد البحث عن روايات المغيرة في كتب السنة، لم أقف على شيء مما قد يُعَضِّد ما قاله ابنُ الأثير، بل الواقع موافق لما قاله مُغلطاي، مما يؤكد صحةَ التَّعَقُّبِ.

۞ الراجح في التعقب:

مُغلطاي مصيب في تَعَقُّبِهِ.

المطلب الثاني: تعقباته على العلماء في نفيهم ورود الحديث في بعض المصنفات، ببيان كونه مخرجا فيها.

❁ نص التعقب (١٢):

قال مُغْلَطَاي(١): [...حديث قتيبة، حدَّثنا حمَّاد، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ عمر شَرَط في وقفه أن يأكل مَن وَلِيَه(٢). الحديث.

ثم قال: وقول الحُمَيدي: "وزعم أبو سعيد أنَّ البخاري ذكره في كتاب الوصايا عن قتيبة، عن حماد، ولم أجده"(٣)، غير جيِّد؛ لثبوته في سائر نسخ البخاري كما أسلفناه].

❁ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

يَتَبَيَّنُ مما سبق، أن مُغلطاي يَتَعَقَّبُ الحميديَّ في قوله بأنه لم يجد في صحيح البخاري، حديث ابن عمر ((أنَّ عمر شَرَط في وقفه أن يأكل مَن وَلِيَه..))، فَتَعَقَّبَه مُغلطاي بأن الحديث ثابت في سائر نسخ البخاري.

وما قاله مُغلطاي صواب، فإنَّ الحديث، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا باب نفقة القيم للوقف (ح ٢٧٧٧) حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: ((أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَقْفِهِ: أَنْ يَاكُلَ مَنْ وَلِيَهُ وَيُوكِلَ صَدِيقَهُ، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا)).

وقال بدر الدين العيني: "قول الحميدي: (لم أقف على طريق قتيبة في ©صحيح البخاري®) ذهول شديد منه، فإنه ثابت في جميع النسخ"(٤).

❁ الراجح في التعقب:

مُغلطاي مصيب في تَعَقُّبِهِ.

(١) التلويح (٩٧/٤) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا باب نفقة القيم للوقف (ح ٢٧٧٧) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حدَّثنا حَمَّادٌ، عن أَيُّوبَ، عن نَافِعٍ، عن ابْنِ عُمَرَ: ((أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَقْفِهِ: أَنْ يَاكُلَ مَنْ وَلِيَهُ وَيُوكِلَ صَدِيقَهُ، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا)).

(٣) قال الحميدي: "قال أبو مسعود: أخرج البخاري في كتاب " الوصايا " عن قتيبة عن حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أن عمر اشترط في وقفه أن يأكل من وليه، ويؤكل منه غير متمول. ولم أجده". الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/ ٢٥٤). وقال ابن الملقن: "قال الحميدي: زعم أبو مسعود أن البخاري رواه في الوصايا عن قتيبة عن حماد، ولم أجده". التوضيح (١٧/ ٢٩٥). ويتضح بهذا أنَّ قول مغلطاي "أبو سعيد" خطأ، وقد وجدته كذلك خطأً في مخطوط التلويح بعد الرجوع إليه (٣٥/ب) وبترقيم الموسوعة (١١٨٨)، ولعله سبق قلم من الناسخ، والصواب: "أبو مسعود"، وهو الدمشقي (ت٤٠١ه)، في كتابه أطراف الصحيحين، وهو في عداد المفقود، وتقدم قريبًا.

(٤) عمدة القاري للعيني (١٤/ ٧١).

المطلب الثالث: تعقباته على العلماء في العزو إلى المصنفات، ببيان كونه ورد معلقا فيها، وليس مسندا.

❁ نص التعقب (١٣):

قال مُغلطاي(١): [قال البخاري: وقال الزهري ووهب ابن عثمان، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر يرفعه: ((إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ، فَلاَ يَعْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ))(٢).

ثم قال مُغْلَطَاي: وزعم الحميدي في كتابه ©الجمع بين الصحيحين®: "أنَّ الشيخين خرجاه من حديث موسى بن عقبة"(٣). وكأنه غير جيد؛ لأنَّ البخاري إنما ذكره كما تراه معلقًا، وأما مسلم فخرجه في ©صحيحه®(٤): عن محمد بن إسحاق عن أنس بن عياض عن موسى].

❁ مناقشة التعقب، وبيان الراجح:

يَتَبَيَّنُ مما سبق، أنَّ مُغلطاي يتعقب الحميدي في قوله بأن حديث ابن عمر: ((إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ، فَلاَ يَعْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ))، أخرجه الشيخان من حديث موسى بن عقبة.

فَتَعَقَّبَه مُغْلَطَاي بأن البخاري لم يخرجه، وإنما ذكره معلقًا، وأمَّا مسلم فخرَّجه من طريق موسى بن عقبة، كما قال الحميدي.

وما قاله مُغْلَطَاي صواب(٥).

❁ الراجح في التعقب:

مُغلطاي مصيب في تعقبه.

---

(١)التلويح (١٦٤/١).

(٢) أورده البخاري (معلقًا)، في صحيحه، كتاب الأذان، باب هل يصلي الإمام بمن حضر وهل يخطب يوم الجمعة في المطر (ح ٦٧٤).

(٣) انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/ ٢٠٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال (ح ٥٥٩).

(٥) وانظر: تحفة الأشراف للمزي (٦/ ٢٣٨).

الخاتمة:

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

النتائج:

أظهر البحث سعة علم واطلاع الحافظ مغلطاي، وقوة ملكته النقدية، ومما يؤكد هذا موافقة من جاء بعده من العلماء لكثير من تعقباته على سابقيه، وقد اشتمل البحث على (١٣) نموذجًا من تعقباته، أصاب في (١١) منها، وجانبه الصواب في (٢) منها.

تنوعت تعقبات الحافظ مغلطاي فيما يتصل بالرواة، ومن شواهد ذلك: تعقباته في قضية وصفهم بالجهالة، وتعقباته في بيان غير العدول ممن وصفوا بالعادة، وتعقباته في قضية كون الراوي ممن أخرج له الشيخان أم لا، مما يدل على عناية فائقة بتراجمهم وأحوالهم.

لم يكن الحافظ مغلطاي مقلدًا في أحكامه على الرواة، بل كان ناقدًا مجتهدًا ولذا كان يتعقب العلماء في أحكامهم، مع بيان القضايا التفصيلية التي أدت إلى مخالفته لأحكامهم، والناظر فيها يظهر له بجلاء دقة تحريره، وجودة بحثه، واستقرائه لأقوال العلماء في الرواة جرحًا وتعديلًا.

ظهرت شدة عناية الحافظ مغلطاي باختلاف ألفاظ الحديث، وسياق أسانيدها، ومعرفة موضع ورود كل رواية منها، وذلك من خلال تعقباته المتنوعة على العلماء في تخريج الأحاديث وعزوها، وبيان الفروق بين الروايات.

التوصيات:

دراسة تعقباته الحديثية التي أشار إليها في كتبه الأخرى، ومما لم يدرس -فيما أعلم- تعقباته الواردة في كتابه الزهر الباسم في سير أبي القاسم، وقد أشار إليه في مواضع من كتابه.

دراسة المسائل التي اكتفى مغلطاي بالإشارة إلى الخلاف فيها ولم يترجح له فيها شيء.

دراسة منهج مغلطاي في مختلف الحديث ومشكله، فالكتاب يحتوي على مادة صالحة لإخراجها في رسالة علمية.

دراسة تعقباته اللغوية والفقهية، فإن الكتاب يحتوي على تعقبات لغوية وفقهية عديدة، جديرة بالجمع والدراسة.

الكتاب يعد من حقول الدارسات البينية، ومن أهمها تعقباته على أهل التفسير في المكي والمدني ونحو ذلك، ووجه كونها من الدارسات البينية، أنه يعضد تعقباته فيها بجوانب تتصل بتفسير الآيات، وخلاف المفسرين والترجيح بينهم، وبأمور أخرى تتصل الجرح والتعديل، وتواريخ المتون الحديثية، وسبب ورود الحديث، وسبب الإيراد، وهي جوانب حديثية.